تكامل الأسواق المالية

يوماً بعد يوم يتفاعل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، يحفظهم الله، مع ما تقتضيه المصالح الاقتصادية للمواطنين ومؤسسات الأعمال في دول مجلس التعاون، وقد أتت قمة الكويت (ديسمبر 2009م) بقرار يرسم الخطوات الأولى لمشروع طموح يتمثل في تكامل الأسواق المالية لدول مجلس التعاون.

فقد وجه المجلس الأعلى بتشكيل لجنة وزارية لرؤساء مجلس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون، يكون من أهدافها تحقيق تكامل الأسواق المالية وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها، تنفيذا للاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، وكذلك تحقيق متطلبات السوق الخليجية المشتركة وما نصت عليه المادة (3) من الاتفاقية الاقتصادية، والتي تنص على أن « يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية «، بما في ذلك تداول الأسهم وتأسيس الشركات.

وتتجسد المنافع المترتبة على تكامل الأسواق المالية في توفيرها لخيرات الاستثمار للأفراد والمؤسسات، وتقليل المخاطر الاستثمارية، وتخفيض تكاليف الاستثمار في الأوراق المالية، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال، ودعم استقرار الأسواق المالية، وتنويع خيارات التمويل للشركات، وتحسين بيئة الإفصاح وحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية، وتحفيز المنافسة في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية . وتصب هذه المنافع في نهاية المطاف في خدمة التنمية الاقتصادية في دول المجلس من خلال توفير سوق أكبر للحصول على رأس المال وبتكلفة أقل، وذلك لتمويل كافة المشاريع.

ولتحقيق التكامل بين أسواق المال في دول المجلس، فإن الأمر يتطلب توحيد شروط طرح الشركات للاكتتاب وإدراجها في الأسواق المالية، وتوحيد أنظمة التسوية والمقاصة، وتوحيد معايير النشر والإفصاح وقواعد الحوكمة، وتوحيد شروط مقدمي الخدمات المالية (شركات الوساطة، ومقدمي الاستشارات، ومتعهدي التغطية، وصناع السوق). كما أن تحقيق التكامل بين هذه الأسواق يتطلب توحيد المتطلبات ولوائح إصدار الأدوات المالية المدرجة في الأسواق المالية وتنويعها، وكيفية زيادة الاستثمارات والسيولة في هذه الأسواق.

وفي الختام، فإن تحقيق هذه الرؤية الحكيمة سيجعل من تكامل الأسواق المالية لبنة أخرى من لبنات التكامل الاقتصادي، كما أنه سيجعل منها رافداً واسعا للتنمية الاقتصادية في دول المجلس لتحقيق المواطنة الاقتصادية.

عبد الرحمن بن حمد العطية
الأمين العام

المحتويات

1 تكامل الأسواق المالية

4 حصاد المسيرة

9 لقاء العدد

16 البحث العلمي والتقني في دول مجلس التعاون

18 مركز المعلومات الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

21 الجمعيات الاقتصادية بدول مجلس التعاون

24 مستقبل البث التلفزيوني

27 مهارات الاتصال

28 إصدارات الأمانة العامة

30 واحة المسيرة

32 سلطنة عمان (أربعون عاما) من البناء والرخاء

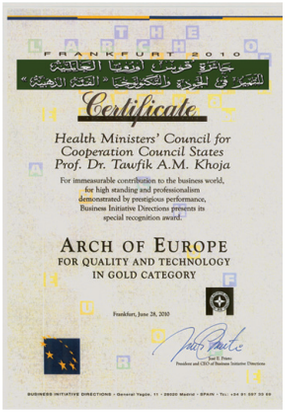

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون يفوز بجائزة قوس أوروبا الدولية للجودة

لقاء العدد : مقابلة مع معالي الدكتور حسن عبدالله فخرو وزير الصناعة والتجارة بمملكة البحرين

المسيرة
ALMASEERA

العدد 31 سبتمبر 2010م
نشرة شهرية تعني بمسيرة التعاون المشترك

الإشراف العام
عبدالرحمن بن حمد العطية
الأمين العام

مدير التحرير
نجيب عبدالله الشامسي

هيئة التحرير
أحمد عبدالله الفضالة
نبيل العقيل
سالم الحجري
عبدالعزيز الفايز

سكرتير التحرير
خالد سعيد السعيدي

الإخراج الفني
صلاح الدين عبدالمولى
عهود محمد الهيف

الإشراف الفني
صلاح الدين عبدالمولى

التصوير الفوتوغرافي
جابر الشمري

النشر والتوزيع
عبدالله سعيد العيسائي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الامانة العامة
الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر

ص.ب 7153 الرياض : 11462
المملكة العربية السعودية
تلفون : 7777 482 1 966 +
فاكس : 2815508 1 966 +
www.gccsg.org

لآرائكم واقتراحاتكم
almaseera@gccsg.org

الآراء والمعلومات الواردة في هذه النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي الأمانة العامة وإنما عن رأي كاتبها.

البحث العلمي والتقني في دول مجلس التعاون

مركز المعلومات الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمين العام لمجلس التعاون ينوه بزيارة سمو أمير دولة قطر للبنان: الزيارة عكست رؤية قطرية توازن بين الموقف السياسي والمسار التنموي

أكد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/7/29م، أن زيارة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر حفظه الله ورعاه للبنان تكتسب أهميه خاصة وحيوية كونها تأتي في توقيت مهم بالنسبة للبنان واللبنانيين الذين تفاعلوا ويتفاعلون مع مبادرات سموه الهادفة إلى تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار في ربوع لبنان الشقيق.

ووصف معالي الأمين العام زيارة سمو الأمير بأنها تاريخية بامتياز، مشيرا إلى دلالات مشاركة سموه في العيد الخامس والستين للجيش اللبناني.

ورأى معاليه أن «الحراك السياسي والشعبي الحيوي الذي أحدثته زيارة سموه على الساحة اللبنانية أكد مجددا فاعلية دور القيادة القطرية في دعم التوافق والوفاق بين القوى السياسية اللبنانية وتعزيز استقرار لبنان».

وقال معاليه إن زيارة سمو أمير دولة قطر للبنان «اتسمت بخصائص التفرد لأنها عكست رؤية قطرية توازن بين الموقف السياسي المبدئي وبين المسار التنموي الذي يميز توجهات دولة قطر ويكسبها أبعادا تتسم بالإيجابية والصدقية، خاصة أنها تحتكم دوما إلى سياسة حكيمة تتكامل فيها الأقوال مع الأفعال».

وفيما أشار الأمين العام إلى أهمية اللقاءات والاجتماعات التي عقدها سمو أمير دولة قطر مع القيادات اللبنانية على مستوى الرئاسة ومجلس النواب والحكومة.. قال «إن الحفاوة والترحيب الشعبي بزيارة سموه لجنوب لبنان أوضح بجلاء أن سياسة ودبلوماسية دولة قطر هي محل احتضان جماهيري لا في لبنان وحده بل في العالم العربي والإسلامي حيث بادرت دولة قطر بتقديم الدعم لعدد من الدول والمجتمعات في المنطقة وغيرها».

ونوه معاليه في هذا الإطار بمبادرة سمو أمير دولة قطر حفظه الله بإعادة إعمار جنوب لبنان، وأوضح أن تأكيد سموه بأن دولة قطر ستكون دائما داعمة لازدهار لبنان ومساندة لصوت الحكمة والعقل والعيش المشترك لكل مواطنيه يحمل رسالة جديدة ومهمة للبنانيين والعرب وكل من يعنيه الأمر بأن الدور القطري الإيجابي والمساند للبنان وشعبه سيتواصل لأنه نابع من رؤية ثاقبة وقناعة راسخة بأن استقرار لبنان هو استقرار للعرب جميعا.

وثمن الأمين العام لمجلس التعاون في هذا السياق دعوة سمو أمير دولة قطر لرفع الحصار المفروض على غزة في إطار زيارته للبنان، واعتبر أن هذه الدعوة» نابعة من موقف مبدئي تجلى في أنصع صوره ومعانيه عندما شهدت الدوحة انعقاد قمة غزة الطارئة أثناء العدوان الإسرائيلي البشع».

ولفت معاليه أيضا إلى إشادة سمو أمير دولة قطر بالمقاومة اللبنانية وأنها رفعت رأس لبنان والعرب وقال إن «هذا الموقف النبيل يؤكد على الحرص الأكيد لسموه في مناصرة قضايا الحق والعدل والحرية ودعم أمن واستقرار وازدهار لبنان».

وأشار الأمين العام لمجلس التعاون في هذا السياق إلى أن مواقف سمو أمير دولة قطر حفظه الله تجاه لبنان وفلسطين وقضايا العرب العادلة تؤشر كلها إلى أن دولة قطر تقود سياسة عملية، وخاصة في ميادين دعم التنمية.

وأكد أن هذا التوجه العملي « يضع الدول العربية والإسلامية أمام تحديات جديدة تكمن في ضرورة أن يرتاد العالم العربي آفاق العمل الجماعي تعزيزا للتضامن بين دوله على قاعدة الشراكة في اتخاذ المواقف وإعادة البناء كما فعلت دولة قطر في جنوب لبنان، وكما تسعى حاليا للمساهمة في حل أزمة دارفور، مشيرا إلى إعلان سموه إنشاء بنك لتنمية دارفور، دعما للسلام والاستقرار في السودان».

وفي هذا الإطار، لفت معالي الأمين العام إلى مبادرة سموه التاريخية، والتي أسفرت عن اتفاق الدوحة الذي صنع مرحلة جديدة في تاريخ لبنان الحديث، والذي نشهد ثماره في المرحلة الحالية.

وأضاف الأمين العام لمجلس التعاون إن زيارة صاحب السمو تأتي تعزيزا لرعايته لسياسة حكيمة ونهج قويم تقترن فيه الأقوال بالأفعال، خاصة أن الدور القطري في لبنان يربط ين الرؤية السياسية وعوامل التنمية والازدهار.

وخلص معاليه إلى أن الدور القطري في دعم لبنان يعبر عن فاعلية الدور الخليجي في هذا الشأن، فضلاً عن مساهمة سموه في نقل العمل العربي من دائرة التنظير إلى ميادين العمل الواقعي القادر على تحقيق تضامن عربي حقيقي وملموس صونا للأمن العربي الجماعي.

الأمين العام لمجلس التعاون :
جولة خادم الحرمين الشريفين شكلت إنجازا هاما على طريق الجهود المخلصة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تعزيز وترسيخ العلاقات العربية العربية

أكد معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/8/1م، أن النتائج الايجابية التي أسفرت عن جولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعاه، والتي شملت كلا من جمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الأردنية الهاشمية، بأنها قد شكلت إنجازا هاما على طريق الجهود المخلصة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تعزيز وترسيخ العلاقات العربية ـ العربية.

واعتبر الأمين العام لمجلس التعاون أن جولة خادم الحرمين الشريفين، وخاصة زيارته التاريخية يحفظه الله مع أخيه فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية إلى بيروت، قد عززت بل وأحيت الآمال العربية في مواجهة كافة التحديات، التي تواجه الأمة العربية لاسيما فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، إضافة إلى الأوضاع في العراق ولبنان وكل ما من شأنه تعزيز وحدة الصف والتضامن العربي.

ورأى معاليه أن كل ذلك يعبر عن سلامة المواقف والتوجهات الحكيمة للقيادة في المملكة العربية السعودية بهدف مناصرة قضايا العرب والمسلمين.

وخلص الأمين العام لمجلس التعاون إلى أن التحرك السعودي في هذه المرحلة بالذات يفتح آفاقا جديدة استنادا على نهج التشاور والحوار والمصالحة، انطلاقا من الرؤية الحكيمة والنظرة الثاقبة لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله، وذلك لما يتمتع به من مكانة مرموقة ورؤى سديدة في معالجة قضايا الأمة العربية في ظل هذه التحديات الصعبة التي تواجه العالم العربي، خاصة وأنه يحفظه الله كان دوما المبادر لتحقيق آمال وتطلعات الدول والشعوب العربية، وليس أدل من ذلك على أنه صانع مبادرة السلام العربية التي أطلقها في قمة بيروت العربية عام 2002م، ومبادرة المصالحات العربية في القمة العربية الاقتصادية الأخيرة في دولة الكويت.

الأمين العام لمجلس التعاون يدين الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة

دان معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/7/31م،الغارات الإسرائيلية التي شنتها المقاتلات الإسرائيلية على قطاع غزة والتي راح ضحيتها عدد من القتلى والمصابين من الأبرياء الفلسطينيين.

واعتبر الأمين العام لمجلس التعاون أن مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها البشع ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، إلا من عدالة قضيته، يؤكد على أن الكيان الصهيوني يستخف بالقوانين الدولية ولاسيما بالقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف ذات الصلة في هذا الشأن.

ودعا الأسرة الدولية، وخاصة مجلس الأمن، إلى التحرك الفوري لوقف هذه الانتهاكات الخطيرة، التي تعيق الجهود المبذولة لإحلال السلام الشامل والعادل في المنطقة.

وخلص معالي الأمين العام إلى مناشدة كافة القوى الفلسطينية، للعمل على تعزيز وحدتها الوطنية باعتبارها صمام الأمان الذي يفشل الممارسات الإسرائيلية التعسفية ضد الشعب الفلسطيني، مؤكد موقف دول مجلس التعاون المبدئي والثابت والداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

الأمين العام لمجلس التعاون يدين بشدة العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان

دان معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2010/8/3م، بشدة العدوان الإسرائيلي الغاشم على الجيش اللبناني المرابط على حدوده الجنوبية، والذي أسفر عن مقتل عدد من العسكريين اللبنانيين وإصابة آخرين، الأمر الذي يشكل خرقا للقرار الدولي 1701، واجتياز الخط الأزرق والاعتداء على الممتلكات، وقصف حاجز الجيش اللبناني في منطقة العديسة.

وقال معالي الأمين العام إن الأعمال الإسرائيلية ضد لبنان وشعبة الشقيق تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية.

واعتبر الأمين العام لمجلس التعاون أن هذه الأعمال الإسرائيلية المشينة تمثل تصعيدا خطيرا للوضع في المنطقة تتحمل إسرائيل وحدها المسئولية الكاملة عنه.

ودعا معاليه المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، إلى التدخل الفوري لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بوقف هذه الاعتداءات وإلزام إسرائيل بالكف عن تماديها في خرق القرارات الدولية ذات الصلة واعتدائها على القانون الدولي.

وجدد الأمين العام لمجلس التعاون وقوف دول مجلس التعاون قلبا وقالبا، إلى جانب لبنان وشعبه الشقيق، وتأييدها لمواقف الحكومة اللبنانية، ومساندتها لأي موقف تتخذه بهدف وقف الاعتداءات البربرية واللاإنسانية التي تشنها الآلة العسكرية الإسرائيلية على لبنان الشقيق.

الأمين العام لمجلس التعاون يجتمع بسفير ماليزيا لدى المملكة

اجتمع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية ، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بتاريخ 2010/8/16م ، بمكتبة بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض ، مع سعادة البروفيسور / سيد عمر السقاف سفير ماليزيا لدى المملكة العربية السعودية .

وقد جرى خلال اللقاء استعراض العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون وماليزيا في كافة المجالات ، خاصة ما يتعلق برغبة ماليزيا في إبرام اتفاقية إطارية مع دول مجلس التعاون ، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك .

الأمين العام لمجلس التعاون افتتح الاجتماع الرابع عشر لفريق العمل المكلف بمتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بدول مجلس التعاون

افتتح معالي عبد الرحمن بن حمد العطية ، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بمقر الأمانة العامة للمجلس ، بتاريخ 2010/8/17م ، أعمال الاجتماع الرابع عشر لفريق العمل المكلف بمتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بدول مجلس التعاون .

في بداية الاجتماع استعرض معاليه ، مع الخبراء ، ما تم إنجازه ، فيما يتعلق بإعداد الدراسات التفصيلية

لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية ، من خلال الاجتماعات السابقة ، كما ناقش معهم سير التعاون التقني ، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعام ٢٠١٠م ، وبرنامج التعاون مع خبراء الوكالة ، للمرحلة القادمة بما في ذلك مراحل الدراسات ، وتقييم فوائد العمل المشترك، والدروس المستفادة من ذلك .

وعبر الأمين العام لمجلس التعاون ، عن أملة في حسم كافة الأمور ذات الصلة بالدراسات التفصيلية السبع لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية ، والتي اتفق عليها ، بين الدول الأعضاء ، بهدف صياغة الأطر المرجعية ، وفقا للمستجدات التي حصلت خلال الفترة الماضية ، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لكي يتلاءم عمل الفريق المكلف بمتابعة إعداد الدراسات ، من قبل الدول الأعضاء ، في إطار توجيهات المجلس الأعلى لمجلس التعاون ، والمجلس الوزاري (وزراء الخارجية) .

الجدير بالذكر أن المجلس الأعلى لمجلس التعاون، قرر خلال الدورة السابعة والعشرين « قمة الشيخ جابر»، التي عقدت في الرياض في ديسمبر 2006م ، البدء في إجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون، لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية .

الأمين العام لمجلس التعاون يدعو إلى استعادة الوفاق الوطني بين الكتل العراقية لتشكيل حكومة تحقق الطموحات التي يتطلع إليها ويستحقها الشعب العراقي الشقيق

قال معالي عبد الرحمن بن حمد العطية ، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بتاريخ 2010/8/18م، بأنه أيا تكن طبيعة السيناريوهات المطروحة لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة ، فلا غنى عن استعادة الوفاق الوطني بين الكتل العراقية المختلفة، بحيث يكتسب العراق القدر الحيوي من المناعة في مواجهة الضغوطات الداخلية والخارجية ، خصوصا وأن المرحلة الحرجة التي يعيشها العراق منذ فترة طويلة تتطلب التوافق على تشكيل حكومة إجماع وطني ، تحقق الطموحات الوطنية التي يتطلع إليها ويستحقها الشعب العراقي الشقيق ، الذي يتمسك بهويته وانتمائه العربي ، وبتعدديته التي تثري الخارطة الاجتماعية والسياسية في المجتمع العراقي .

وأعرب معالي الأمين العام لمجلس التعاون في هذا السياق ، عن استغرابه من التصريحات التي تثير النعرات الطائفية بين الحين والآخر ، ولا تصب في مصلحة العراق ومستقبلة ، خاصة أن العراق في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تضافر جهود أبنائه المخلصين حتى يخرج من أزمته الراهنة غير المسبوقة . واعتبر معاليه أن المخرج من دوامة الأزمة الحالية ، يكمن في التجاوب مع متطلبات النتائج التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة ، ليتولى من تصدروا الحصول على ثقة الشعب العراقي الشقيق ، مهمة المرحلة القادمة ، وتشكيل حكومة الإجماع الوطني ، بعيدا عن أية تدخلات خارجية إقليمية أو دولية .

وفيما أكد معالي الأمين العام ، على دعم دول المجلس لأمن واستقرار ووحدة العراق الشقيق ، دعا كافة الأطراف العراقية إلى تغليب المصلحة الوطنية على أية مصالح أخرى ، حتى يخرج العراق من محنته الراهنة ، تلافيا لأية تعقيدات أو ذرائع ، يمكن أن تهدد مستقبله ، بعدما ظهرت حقائق فشل التدخلات الخارجية فيه .

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ومديره العام يفوز بجائزة قوس أوروبا الدولية للجودة من الفئة الذهبية لعام 2010م

عُقد في مدينة فرانكفورت الألمانية بتاريخ 2010/6/28م، الاجتماع السنوي الكبير لجائزة قوس أوروبا الدولية للجودة، وقد تم إجماع المنظمات والشركات والمؤسسات من (118) دولة وقادتها على منح المكتب التنفيذي هذه الجائزة العالمية الهامة تشجيع لمساهمة المكتب في تطبيق معايير الجودة والعمل على نشر ثقافة الجودة وتوثيق العلاقات مع مختلف الأطراف،إضافة إلى تميز المدير العام للمكتب التنفيذي في القيادة الفاعلة.

والجائزة عبارة عن درع وشهادة موقعة من قبل رئيس (BID) تؤكد استحقاق المكتب التنفيذي لها تطبيقا لمعايير (QC 100) وهي الالتزام باحترام وتطبيق أعلى المعايير العالمية وتمثل احترام البيئة والمجتمع والعمل على خدمة العملاء باستمرار.

وهذه الجائزة تقدمها مؤسسة (Business Initiative Directions-BID) وهي منظمة خاصة رائدة على مستوى العالم تهتم بالجودة، وهي سريعة النمو في عالم الأعمال والاتصالات وتمنح جائزتها (قوس أوروبا الدولية) للعديد من المؤسسات والشركات والمنظمات من (187) دولة منذ عام 1986م على مدى ربع قرن، بالإضافة إلى أن القضاة الذين يمنحون الجائزة هم الأطراف الذين سبق لهم الفوز بها وهم الذين يختارون الفائزين الجدد من خلال نظام تصويت واقتراعات، حيث لهذه المؤسسة والمنظمات ميزة التصويت لنظرائها من الشركات والمؤسسات التي لديها معرفة بها وهو تصويت سري. كما يمكن أن تجرى محادثات هاتفية لأخذ المعلومات عن شركات أو منظمات معينة أو عن طريق تعبئة نموذج متوفر على الموقع (BID) لاقتراح شركات أو مؤسسات بعينها للجائزة، ويتم بعد ذلك تسليم كافة المعلومات المتوفرة للجنة اختيار (قوس أوروبا الدولية) والتي تتكون من قادة ورجال الأعمال في مختلف القطاعات للتصويت على المنظمات والمؤسسات المرشحة، كل ذلك يتم في إطار تطبيق معايير نموذج الجودة (QC 100) والتي تطبق في أكثر من مائة دولة.

ويصدر القرار النهائي باستحقاق الجائزة من قبل أعضاء مجلس قوس أوروبا الدولي الذي يرأسه جوز بريتو رئيس (BID) وقوس أوروبا الدولي، ونائب الرئيس وكذا السكرتارية و 4 أعضاء من المجلس.

الجدير بالذكر أن جوز بريتو هو أول من أصدر الطبعة الأولى من (QC TQM 100) وأسس مجموعة النشر (JBAK) في عام ١٩٧٣م،ومنذ عام ١٩٨٦م تعهد بالعمل على نشر ثقافة الجودة على مستوى الشركات العالمية. والجائزة من الفئة الذهبية تمنح للمؤسسات التي تشارك لأول مرة، بالإضافة إلى أن نموذج الجودة الكلية (QC 100) هو نموذج أسلوب إداري يعتمد على إنتاج خدمات جودة في إطار عملية ترتكز على الجودة، وتركز على المستهلك وتكون مبنية على الحقائق.

معالي الدكتور
حسن عبد الله فخرو
وزير الصناعة والتجارة
بمملكة البحرين

في
لقاء خاص بالمسيرة

أجرى الحوار / أحمد الشيخ عبدالله الفضالة

أكد وزير الصناعة والتجارة بمملكة البحرين الدكتور حسن عبدالله فخرو بأن الاستراتيجية التي تتبعها مملكة البحرين حاليا ترتكز وتنطلق من مفهوم الشراكة الحقيقية وشبه الكاملة مع القطاع الخاص ، مشيرا إلى أن مملكة البحرين تعمل بكافة مؤسساتها وقطاعاتها ذات العلاقة على تعزيز هذا المفهوم وترسيخه عمليا من خلال الإجراءات والترتيبات التي شرعت منذ فترة ليست بقصيرة في تنفيذها ، وتقوم بين فترة وأخرى بدراسة النتائج المتمخضة عنها ، بحيث تستفيد من الإيجابيات المتحققة وتعمل في الوقت نفسه على تفادي السلبيات التي قد تنجم أو تبرز في بعض الجوانب ، بحيث تواصل بالتالي خطواتها بشكل أكثر سلاسة وتماسكا وتناغما مع الأجواء الاقتصادية المحيطة بها سواء عربيا أو عالميا .

وأكد معالي الوزير في هذا السياق بأن السياسة الاستثمارية لمملكة البحرين ، في إطارها العام ، تتحرك لتيسير كل ما يتصل بالنشاط الاقتصادي من خلال الدراسة والتقييم المستمرين والتوسع في التشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى الصيغ القانونية المتداولة والمعمول بها على المستوى العالمي.

وأكد معاليه توجه دول المجلس العملي والجاد لتعميق الاستفادة الحقيقية من مفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية.

وردا على التساؤلات المتعلقة بالجهود التي تبذلها حكومة البحرين الموقرة في تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك بالقطاع الصناعي ، وتقييمه للتجارة البينية بين دول المجلس ، بالإضافة لتقييمه لأداء السوق الخليجية المشتركة جاءت إجابات معالي وزير الصناعة والتجارة كالتالي :

س : يشكو كثيرون من الشركات الاستثمارية الوهمية في البلاد، كيف يمكن التأكد من مصداقية وضعها القانوني ؟

ج : إن جميع الشركات متى ما رخصت وأصدر لها السجل التجاري تعتبر شركات حقيقية وليست وهمية، وإذا أخلت بالأنظمة والقوانين المعمول بها في مملكة البحرين ، أو تجاوزت ذلك بالقيام بأنشطة بدواعي استثمار أموال الغير دون حصولها على ترخيص بذلك من مصرف البحرين المركزي ، وبالمخالفة للأنشطة المرخصة من وزارة الصناعة والتجارة أو الجهات الرسمية الأمنية ، يتم إحالة المخالف إلى النيابة العامة بعد وضع المخالفات المناسبة على سجلها التجاري ووقف معاملاتها مع جميع الجهات الرسمية.

ومن الجدير ذكره أن المستندات الرسمية الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة لأي شركة تؤكد سلامة وضع الشركة ، حيث توضح الأوراق الرسمية الأنشطة المصرح بمزاولتها من قبل الشركة، وكذلك تراخيص الجهات المختصة الأخرى للشركة والتي يجب أن تثبت في مقر الشركة كترخيص مصرف البحرين المركزي على سبيل المثال.

س : في ظل الأزمة المالية العالمية تسعى عديد من الدول لاستقطاب الرساميل والاستثمارات الأجنبية ، أين تجدون ذلك في مملكة البحرين؟

ج : إن سياسة مملكة البحرين في كل الظروف الاقتصادية هو السعي لاستقطاب الرساميل والاستثمارات الأجنبية ، حيث أن حكومة مملكة البحرين ترمي إلى أن تجعل من مملكة البحرين المركز المفضل للاستثمار للمشاريع التجارية والصناعية . وقد بادرت وزارة الصناعة والتجارة، وبالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية، بإطلاق عدة مبادرات ترمي إلى تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية وجذب مشاريع جديدة من خلال إعادة هيكلة البيئة التجارية وترشيد إجراءات منح التراخيص التجارية والصناعية ، ومنها تخفيض الرسم على السجل التجاري وتقليص قائمة الأنشطة التجارية وتقليل متطلبات ومستندات وعملية التسجيل وتسهيلها، وإصدار دليل شامل بإجراءات التسجيل للشركات بأنواعها . وباستعراض بيانات رقمية حول رؤوس أموال الشركات في عام 2009 مقارنة بعام 2008 نجد أن الزيادة في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية قد بلغت 3.006.257.501 دينار بحريني منها 969.950.246 دينارا بحرينيا للشركات الجديدة المسجلة خلال العام 2009 و 2.036.307.255 دينار تمثل الزيادة التي تمت على رؤوس الأموال للشركات القائمة ورؤوس أموال المؤسسات الفردية المتحولة إلى شركات، وقد بلغت نسبة الزيادة في حجم رؤوس الأموال المستثمرة 19.7 ٪ مقارنة بعام 2008 مما يدل على أن حركة تدفق رؤوس الأموال للمملكة في زيادة ملحوظة.

وعلى سبيل المثال ، ومن خلال حملة ترويجية مكثفة من قبل وزارة الصناعة والتجارة في الأشهر الثلاثة الأخيرة ، تم استقطاب حوالي ثمان شركات صناعية عالمية لمدينة سلمان الصناعية باستثمار قدره حوالي 400 مليون دولار وعمالة تقدر بحوالي 2000 موظف ، إضافة لكل الأعمال المعهودة السابقة.

* *

في مملكة البحرين : الاستثمارات الخليجية تحظى بنفس معاملة الاستثمار الوطني

* *

س : هل هناك حوافز للاستثمارات الخليجية في مملكة البحرين؟

ج : إن مملكة البحرين تعامل الاستثمارات الخليجية معاملة الاستثمارات الوطنية، وهذا بحد ذاته أهم حافز تقدمه مملكة البحرين للمستثمرين الخليجيين عند ممارسة النشاط الاقتصادي في مملكة البحرين في المجالين التجاري والصناعي.

وقد سعت مملكة البحرين إلى تقليص قائمة الأنشطة المقصور مزاولتها على المواطنين البحرينيين تنفيذا لقرارات قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتكون في نطاق ضيق، وبما يسمح لرعايا دول مجلس التعاون ممارسة العديد من الأنشطة التجارية ، وإن مملكة البحرين دائما سباقة بتطبيق جميع القرارات التي تصدر من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

علاوة على ذلك فإن معظم الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها مسموح بمزاولتها بالنسبة للخليجيين والأجانب، عدا قائمة محددة بها قليل من الأنشطة غير المسموح بمزاولتها.

وللعلم فقد قرر الوزراء في دول المجلس في اجتماعهم «29» للجنة التعاون الصناعي في مسقط في مايو 2009 بانتفاء الحاجة لوجود مشروع قانون (نظام) استثمار رأس المال الأجنبي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم التوجيه بأن يكون موضوع تشجيع استثمار رأس المال الأجنبي بدول المجلس مطروحا بقوة ضمن محاور النقاش المطروحة في مؤتمر الصناعيين الثاني عشر لدول مجلس التعاون ، وهو ما حدث في نوفمبر 2009. ولأن المشروع يتعلق بعدة جهات ويتطلب المرونة مع صعوبة صياغة قانون خليجي موحد للاستثمار الأجنبي يلزم دول مجلس التعاون بتطبيقه، وكان الهدف من عرضه على المؤتمر هو التعرف على العقبات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي وسبل تذليلها، فقد تمت دراسة بناء حوافز جديدة لجذب هذا الاستثمار ، وتقييم الإجراءات والوسائل الممكن التنسيق بشأنها بين دول المجلس ومجالات الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول الأعضاء.

وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات ، من ضمنها الموافقة على تشكيل "اللجنة التنسيقية الدائمة لتشجيع الاستثمار بالدول الأعضاء" تجتمع في إطار الأمانة العامة ، كما رفع الوكلاء هذه التوصية في اجتماعهم التحضيري الأول الذي عقد في الرياض في مايو المنصرم على الوزراء في اجتماعهم للجنة التعاون الصناعي الذي عقد في دولة الكويت في يونية 2010 .

ويجب القول أن هناك وعيا كبيرا بعدم فصل اقتصادات دول المجلس عن الاقتصاد العالمي، وبأهمية اجتذاب الصناديق العالمية لتسهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية.

س : حول الاستثمار الأجنبي والحاجة لإعداد قانون موحد لاستثمار رأس المال الأجنبي لدول المجلس من عدمه . هل هذا التوجه لدى الوزراء قائم؟ وإذا كان قائما لماذا لا يتم إنشاء لجنة دائمة في إطار المجلس تتولى التنسيق في هذا المجال؟

جـ : إن مملكة البحرين كما بينا سابقا تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية في كل الظروف، وهي حريصة على توفير الأرضية اللازمة لهذه الاستثمارات من خلال تبني السياسات الاقتصادية المناسبة وتوفير الأطر القانونية اللازمة ، هذا وجدير ذكره أن وزارة الصناعة والتجارة ، ومن خلال مشروع قانون

الشركات التجارية الجديد، قد أفردت بابا مستقلاً في مشروع القانون بشأن الاستثمار الأجنبي مما يؤكد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي ووضع الأطر القانونية المنظمة له.

إضافة إلى ذلك ، وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوجد مشروع قانون (نظام) استثمار رأس المال الأجنبي لدول مجلس التعاون يتم مناقشته عن طريق الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عدة سنوات ، حيث تبذل الجهود لتطوير وتحسين هذا القانون (النظام) بما يؤدي لتبني دول المجلس لمزيد من السياسات الهادفة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتلبية حاجة القطاعات الاقتصادية من التقنيات الحديثة ، وبما يتلاءم مع الاستراتيجية الصناعية الموحدة ومتطلبات الاتحاد الجمركي بين دول المجلس والمتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

وتتولى مناقشة هذا القانون (النظام) لجنة فنية منبثقة من الأمانة العامة لمجلس التعاون، وتضم ممثلين من جميع الدول الأعضاء . وقد أوصت اللجنة بتشكيل لجنة دائمة من كبار المسئولين عن مؤسسات/هيئات/مكاتب الاستثمار الأجنبي بدول المجلس لمناقشة مجالات التنسيق بين دول المجلس بالنظر لأهمية مواكبة المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية المعاصرة وتأثيراتها المباشرة على أساليب وسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية لدول المجلس.

وإن توجهات مملكة البحرين بشأن هذا القانون (النظام) تتوافق مع توجهات الدول الأعضاء الأخرى، وكل ذلك يصب في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون . الرامية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

س : شهدت التنمية الصناعية بدول المجلس منذ تعديل أسعار النفط خلال عام1973 وتوجهها نحو خيار التصنيع كخيار استراتيجي منجزات تنموية كبيرة، نتيجة لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم الذي تتوفر فيه معظم مقومات النجاح، هل يرى معاليكم أنه مازال هناك حاجة لتوفير مقومات أخرى تساعد على تحسين هذا المناخ ليواكب التطورات العالمية بهذا الخصوص؟

ج : موجز القول أنه بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973 اكتسبت المشروعات الخليجية المشتركة انتشارا أوسع في قطاعات الصناعات التحويلية. وكان الدافع من وراء ذلك منح سيطرة أكبر على الموارد بما يضمن تحقيق عوائد أعلى لثروة ناضبة، وتبع هذا مسار متقدم في استدراج الإدارات ذات الكفاءة والتقنية العالمية ، إضافة إلى تسهيل اختراق الأسواق العالمية باستخدام خبرات وشبكات تسويق الشركاء الأجانب ، ومن أجل ذلك تسعى الوزارة لتوفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والخارجية وتأمين أسباب النمو والنجاح لها عبر إيجاد مناطق صناعية وتطوير بنيتها، كما تسعى لإشراك القطاع الخاص في تطوير وإعادة تأهيل المناطق الصناعية وإنشاء بنية تحتية بمعايير دولية لتعزيز مزايا البيئة الاستثمارية للبحرين وربطها بالاقتصاد العالمي، ولتصبح المرافق العامة والخدمات كالإمداد والتموين متوافرة بسهولة فتبني قاعدة مستقرة للشركات العاملة في مملكة البحرين.

وتعمل وزارة الصناعة والتجارة على الارتقاء بمستوى رضا العملاء والمستهلكين وتنظيم التجارة الإلكترونية والتأكد من مواكبة الشركات البحرينية للسوق العالمية في إنتاجها وخدماتها، إضافة إلى مراجعة وتحديث القوانين والأنظمة والقرارات المنظمة للقطاع الصناعي والتجاري في المملكة بشكل دوري ومستمر، كما تعمل على توفير الأراضي الصناعية في مناطق محددة سيتم توزيعها بكفاءة على الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة العالية.

س : ما هو تقييم معاليكم للمنجزات المتحققة في مسيرة العمل الخليجي المشترك بالقطاع الصناعي منذ إنشاء المجلس عام 1981 م وحتى الفترة الحالية من عمر المجلس؟

ج : لا يخفى على المتابع للتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدرج مراحلها التي أسهمت في بلورتها وتشكيل معالمها، حتى قبل إنشاء المجلس رسميا عام 1981 وصولاً إلى الوضع الحالي ، كما حقق المجلس العديد من الإنجازات في مختلف المجالات الاقتصادية خلال مسيرة العمل المشترك.

وعلى سبيل المثال، مشروع شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية، الذي بدأ تشغيله في عام 1985 تشترك في ملكيته وبحصص متساوية ثلاث دول خليجية هي البحرين والكويت والسعودية . هذا المشروع يعد ، وإن كان المشروع الخليجي الحكومي الصناعي الوحيد في قطاع البتروكيماويات الأساسية، إلا إن هناك العديد من المشاريع المشتركة الناجحة مثل: شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم (جارمكو) وشركة البحرين لسحب الألمنيوم (بلكسكو) وشركة الخليج المتحدة القابضة للفولاذ (فولاذ) وستتوالى مشاريع أخرى بإذن الله، فقد وافقت لجنة التعاون الصناعي في اجتماعها المنعقد في شهر مارس 2010 على مشروعين هما : (مشروع الوثيقة المحدثة حول سبل تطوير وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة بدول المجلس) و(مشروع القواعد الموحدة لتشجيع قيام المشروعات الخليجية المشتركة بدول المجلس) بغرض تعزيز بيئة الاستثمار بين دول المجلس وزيادة الاستثمارات البينية التي تسهم في تحقيق التكامل بينها في جميع المجالات، واقتراح الحلول المناسبة لتذليل المعوقات التي تعترضها.

س : كيف تنظرون إلى التجارة البينية بين دول مجلس التعاون حاليا ؟

ج : إن الجهود المبذولة في هذا المجال آتت ثمارها وتمت ترجمتها إلى حقائق ملموسة تمثلت في تنمية التبادل البيني بين دول مجلس التعاون ، وإن العمل على تسهيل التبادل التجاري في السلع لا يتم إلا من خلال آليات الإتحاد الجمركي لدول المجلس الذي دخل حيز التنفيذ منذ 7 سنوات «2003». وعلى الرغم من وجود بعض المعوقات في سبيل استكمال جميع متطلبات الاتحاد الجمركي، إلا إنه قد أسهم بشكل واضح في زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس ، حيث زادت التجارة البينية بمعدل أكثر من 20 ٪ سنويا منذ انطلاقته في يناير 2003 حسب إحصاءات التبادل التجاري الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون. ويعود ذلك إلى تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيد أنظمة الجمارك وإلغاء الرسوم الجمركية بين دول المجلس وتوحيد التعرفة الجمركية مع العالم الخارجي.

س : كيف تقيمون أداء السوق الخليجية المشتركة في مراحلها الأولى؟

ج : إن لدى مملكة البحرين من الخبرة المتراكمة التي تجعلها قادرة على تعظيم مكاسبها من السوق المشتركة ، سواء من ناحية القدرة على جذب الإستثمارات ، أو الاستفادة من فرص العمل لما لديها من عمالة ماهرة ، فهي مهيئة لأن تكون من أكثر الدول الأعضاء في مجلس التعاون استفادة من انطلاقة السوق الخليجية المشتركة والفرص التي توفرها . وقد سعت مملكة البحرين ، منذ الإعلان عن قيام السوق ، إلى خلق البيئة الاقتصادية الملائمة والمناسبة لازدهار وتطور القطاع الخاص في ظل التسهيلات التي تمت بعد قيام هذه السوق دون غيرها، وهي الآن منوطة بتفاعل القطاع الخاص معها والاستفادة منها، وإن التركيز على خلق البيئة الجاذبة والمشجّعة للاستثمار ضمن الدول الأعضاء في المجلس هي العنوان الأبرز لها، وهو ما عولنا عليه جميعا في توجهنا نحو تبني مثل هذه السياسات التجارية المهمة. حيث توفر السوق الخليجية المشتركة للشركات والمؤسسات الوطنية فرصة للاستفادة من زيادة رقعة السوق وتوسع قاعدة التسويق وأماكن الإنتاج ونقاط التوزيع ، مما سيرفع من كفاءة الإنتاج ويخفض من تكاليفه عن طريق الاستفادة من اقتصاديات الحجم التي توفرها السوق ، وتعزز بذلك المزايا النسبية التي تتمتع بها كل من دول المجلس.

وإن إطار الاستفادة من هذه السوق هو

استقطاب الاستثمارات الخليجية في مملكة البحرين، ومع ذلك فإن السوق الخليجية بحد ذاتها لا تخلق نشاطا اقتصاديا، على الرغم من أنها تقلل الحواجز التجارية، فإن رجال الأعمال هم من يجب أن يحددوا الفرص المناسبة لشركاتهم والبحث عن شركاء والتفاوض على العقود وبناء علاقات تجارية طويلة الأمد، وهذه بحد ذاتها تعتبر عملية تنافسية. إن الهدف المشترك الذي لا بد من وضعه في الحسبان هو ضرورة تظافر الجهود لاستخدام هذه السوق لتوسيع التجارة ونمو الشركات وخلق فرص عمل وتعزيز الاستفادة منها.

وقد قرر وزراء التجارة في الاجتماع 42 للجنة التعاون التجاري بدولة الكويت في 2يونية 2010 الموافقة على السماح بفتح فروع للشركات في دول المجلس وفق شروط معينة ، حيث إن عدم السماح بذلك كان من أحدى العقبات التي سببت تعثر مسيرة العمل المشترك المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة .

هذا وقد أناط المجلس الأعلى مهمة متابعة سير العمل والأداء في السوق المشتركة للجنة وزراء المالية والاقتصاد بدول المجلس .

* *

دول المجلس تسير بخطى جادة لتعميق المواطنة الاقتصادية الخليجية

* *

س : بصفتكم أحد أصحاب القرار الاقتصادي بدول المجلس، ما هي الوسائل التي يرى معاليكم أنها تؤدي لتعميق الاستفادة الحقيقية من مفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية وجني ثمار المكتسبات العائدة من جراء إقرار المساواة التامة في المعاملة بين المواطنين في كافة المجالات الاقتصادية، وانعكاس ذلك على القطاع الصناعي الخليجي؟

ج: يسعى مشروع السوق الخليجية المشتركة، الذي دخل حيز التنفيذ في بداية 2008 ، لتعميق الاستفادة الحقيقية من مفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية وإلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي ورفع الكفاءة في الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

والقطاع الصناعي بحاجة إلى عوامل عدة لتحقيق النمو، منها توفير الأراضي، ومصادر التمويل، إضافة إلى الأيدي العاملة المدربة والتشريعات وغيرها . ودول المجلس تكمل بعضها الآخر. وقادة دول المجلس أقروا في القمة الثلاثين التي عقدت في دولة الكويت في ديسمبر الماضي، مبدأ المساواة بين مواطني دول المجلس في مجال التعليم الفني، الأمر الذي ينصب في تحقيق أهداف مشروع السوق الخليجية المشتركة.

ومن المؤكد بأن مشاريع شبكات الربط الكهربائي والسكك الحديدية والغاز والوحدة النقدية ستشكل نواة لتكتل اقتصادي خليجي ، وذلك سيساعد على تسريع أطر التكامل الاقتصادي الخليجي وسيحقق مصالح اقتصادية لجميع الأطراف من منتجين ومستهلكين ، كما سيؤدي إلى توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي الخليجي وتزايد القدرة الإنتاجية والتصنيعية للمنتجين المحليين وتزايد عدد المنشآت الصناعية وتنامي القوى العاملة المؤهلة مما يضمن معدلات نمو مرتفعة للقطاع الصناعي.

س : يعتبر موضوع إلغاء حماية الوكيل المحلي، وكذلك الحماية الجمركية، من أهم متطلبات الاتحاد الجمركي ومن أهم الموضوعات التي تناقش في إطار لجنتي التعاون التجاري والتعاون الصناعي ، في تصور معاليكم ما هي أنسب الحلول للوصول إلى اتفاق بشأن هذين الموضوعين ؟

ج : ناقشت لجنة التعاون التجاري في إجتماعها الأخير - الاجتماع «42» بدولة الكويت في 2

يونيو 2010 موضوع الوكالات التجارية من جانبين هما:-

الأول: إلغاء كافة أشكال الحماية الجمركية للوكيل المحلي باعتباره من متطلبات الإتحاد الجمركي .

الثاني: حذف نشاط الوكالات التجارية من قائمة الأنشطة المقصور ممارستها على مواطني الدولة وذلك كأحد متطلبات السوق الخليجية المشتركة.

ولتباين واختلاف وجهات نظر بعض الدول الأعضاء حول موضوع إلغاء كافة أشكال الحماية للوكيل المحلي بما يتفق مع متطلبات الإتحاد الجمركي، لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن .

ونرى وجوب التنازل عن بعض الخيارات المحلية لتحقيق المصلحة الخليجية ، ولا تبرز ضرورة ذلك في موضوع إلغاء حماية الوكيل المحلي وموضوع الاتحاد الجمركي فقط بل وفي كل اتفاق مشترك حول قضية من القضايا التي تواجه مسيرة العمل الخليجي .

س : هناك العديد من اللجان الفنية التي تناقش مجموعة من الأنظمة التجارية ، فما هي في رأي معاليكم الأسباب التي أدت إلى البطء في الانتهاء من هذه القوانين واعتمادها وتطبيقها في جميع دول المجلس ؟

ج : إن الأنظمة التجارية، التي تحال بطلب من قبل لجنة التعاون التجاري أو أي من اللجان الوزارية المختصة للأمانة العامة، يتم تشكيل لجان من الفنيين والمختصين بالدول الأعضاء لمناقشتها وللاتفاق على صيغتها ، ويكون ذلك حسب إجراءات معينة ، وبالتالي تتطلب تلك الإجراءات فترة من الزمن ، وعند اتفاق ممثلي الدول الأعضاء على صيغة النظام (القانون) المعني يتم رفعه لإقراره متدرجا عبر اللجان المختصة لحين صدور قرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون للدول الأعضاء بتنفيذه ، ويمر كذلك عبر مجموعة من القنوات والإجراءات لحين صدور الأداة القانونية في الدول الأعضاء لتنفيذه .

ومملكة البحرين كانت وما تزال سباقة في تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى، فقد أصدرت جميع القرارات التنفيذية لتطبيق كافة قرارات المجلس الأعلى في المجالين التجاري والصناعي، كما أن معظم الأنشطة المسموح بممارستها من قبل مواطني دول المجلس قد صدرت بها القوانين المحلية المنظمة وإجراءاتها التطبيقية، حيث يعمل بها في الوقت الحاضر ويسمح للمواطنين الخليجين بممارسة معظم تلك الأنشطة والمهن ، باستثناء ما جاء ضمن القائمة السلبية المتفق عليها بين دول مجلس التعاون بحيث تكون مقتصرة مرحليا على مواطنيها ، ويتم مراجعتها سنويا بغرض تقليصها .

* *

أكد وزراء التجارة على أهمية استمرار إقامة المعرض الخليجي المشترك ، ومحطته القادمة عام 2011 في الامارات العربية المتحدة

* *

س : يعد المعرض المشترك لدول مجلس التعاون أحد إنجازات لجنة التعاون التجاري التي تحققت خلال السنوات الماضية من عمر المجلس ، إلا أن هذا المعرض توقف بعد محطته الأخيرة في دولة الكويت عام 2007 ، هل هناك جهود للاستمرار في تنظيم هذا المعرض والنهوض به ؟

ج : لقد كان موضوع المعرض المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ضمن المواضيع المدرجة على جدول أعمال الاجتماع «42» للجنة التعاون التجاري بدولة الكويت في 2 يونيه 2010 لتسليط الضوء على هذه التظاهرة الاقتصادية الخليجية المتميزة ، وذلك نظرا لما للمعرض المشترك من أهمية كبيرة كونه قناة اتصال قوية بين المنتج والمستهلك ، ولكونه أحد مكتسبات المسيرة المباركة لدول مجلس التعاون، فقد قرر وزراء التجارة التأكيد على أهمية استمرارية إقامة المعرض المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على أن يتم تنظيم المعرض المشترك الخامس عشر بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام القادم 2011 .

البحث العلمي والتقني في دول مجلس التعاون:

ترف أم ضرورة؟

■ د. نجيب أحمد الجامع - مدير إدارة الكهرباء والماء

إن مظاهر التنمية التي نشهدها اليوم في دول مجلس التعاون في مختلف المجالات مثل العمران والصناعة والاتصالات والبنية التحتية من ماء وكهرباء وطرق ووسائل مواصلات وخدمات مالية ومصرفية وسياحية وحتى المنشآت الصناعية بأنواعها وما يطلق عليه «نقل التكنولوجيا» كل هذه، على أهميتها، تبقى عناصر لتنمية مستوردة من الغرب أو الشرق، طالما أن المفهوم الغالب للتنمية هو استيراد عناصر هذه التنمية ومكوناتها بما في ذلك «الفكر» الذي استخدم في ابتكار وتصميم وتطوير هذه المنتجات. ومع ما تحمله تلك العناصر من محاسن ومساوئ فإن في اعتقادنا أن التنمية الحقيقية تكمن في مشاركتنا الفعالة في المراحل الأولى لصناعة هذه العناصر وهي مراحل الابتكار والتصميم والتطوير، وهذا في رأينا ليس ترفا بل هو ضرورة وشرط لا بد منه لكي توائم مظاهر التنمية المذكورة سابقا واقعنا وظروفنا المحلية، وهو الخيار الاقتصادي الأمثل على المدى الطويل، كما أنه الضمان الأكيد لاستمرارية هذه التنمية.

إن مشاركتنا في الحضارة الإنسانية القائمة حاليا يقتصر في أحسن الأحوال على تزويد العالم من حولنا بمصدر للطاقة المحركة له، وتوفير سوق استهلاكية لمنتجات هذا العالم. إننا إذا أردنا فعلاً أن ننتقل من واقع الاستهلاك الهامشي لمخرجات الحضارة الإنسانية الحديثة إلى المشاركة الفعالة في صنع هذه الحضارة، فإن الطريق الوحيد لذلك لا بد أن يمر عبر البحث العلمي والتقني ولا يوجد طريق آخر مختصر مهما اعتقدنا خلاف ذلك. إن جوهر الحضارة الإسلامية العربية السابقة يتلخص في كلمة واحدة هي: الريادة، فالريادة حاجة حيوية لبقاء الأمم، وإن الاختراع والابتكار هي العناصر الأولية لتحقيق الريادة. وفي عالم اليوم لا يتأتى الابتكار والإبداع إلا من خلال مؤسسات البحث العلمي والتقني.

في عالمنا اليوم أيضا لا يوجد ثمة شيء بلا ثمن، فالفكر والإبداع والابتكار أصبحت سلعا اقتصادية لها ثمنها (المرتفع أحيانا!). وقد وضع الغرب المتقدم أسعرا لهذه السلع وأطلق عليها مسميات مختلفة مثل: براءة الاختراع وسعر نقل التكنولوجيا وحق الامتياز وأخيرا حقوق الملكية الفكرية. ومن المعلوم أننا عندما نستورد منتجات من الخارج سواء كانت مولدات كهرباء أو أغذية معلبة أو مستحضرات طبية أو طائرات حربية أو حتى معدات لمصانع محلية، فإننا لاندفع فقط ثمن مواد خام وعمالة تصنيع وأجور نقل الخ، وإنما ندفع إضافة إلى ذلك كله كلفة الفكر الذي استخدم في ابتكار وتصميم وتطوير هذه المنتجات، وهي كلفة لا نقدرها نحن بل

يقدرها أصحاب هذه المنتجات على هواهم. إن الاستثمار في البحث العلمي والتقني هو في المقام الأول خيار اقتصادي ناجح يعبر عن رؤية مستقبلية اقتصادية واعية.

من ناحية أخرى فإن الأمن كل لا يتجزأ: فالأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الغذائي والأمن المائي وغيرها من نواحي الأمن، ما هي إلا حلقات لسلسلة مترابطة مع بعضها البعض.والمعروف أن قوة أي سلسلة تحددها الحلقة الأضعف، والمعروف أيضا إن الإرادة السياسية الوطنية مرتبطة ارتباطا وثيق بالأمن بمعناه القومي الشامل. هذا مع العلم بأن من مستلزمات الأمن بكل أنواعه السالفة هو القدرة الذاتية على الدراسة والبحث والابتكار .

إننا أمام مسؤولية تاريخية تجاه أجيالنا القادمة، إذ لا بد لنا من استغلال الموارد المتوفرة لدينا حاليا (والناضبة مستقبلاً) سواء كانت هذه الموارد مالية أو طبيعية أو بشرية في الوقت المتاح لنا - باعتبار أن الوقت أيضا مورد (ناضب) -لابدّ من استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل لإرساء قواعد للتنمية الحقيقية في دولنا: ليس بمفهوم استيراد عناصر التنمية وتوطينها فقط ولكن تحت مفاهيم جديدة مثل «التنمية المستدامة» و«الأمن التنموي».. بمعنى ضمان الاستمرار الذاتي لعملية التنمية بكل مجالاتها، وهذا لن يمكن تحقيقه إلا بتوفر قاعدة عريضة ذاتية من البحث العلمي والتقني. إن استثماراتنا الحالية في استيراد عناصر التنمية وتوطينها محليا ضرورة لابد منها للارتقاء بمستوى ونوعية المعيشة لنا ولأجيالنا القادمة. ولكن يبقى الاستثمار الأجدى والأمثل هو في تطوير الفكر الإبداعي والبحث العلمي والتقني لنشارك وتشارك أجيالنا القادمة في صنع وتطوير عناصر تنمية ذاتية تحقق لنا ولهم الأمن والاستقرار والرفاهية.

إن دولة مثل إسرائيل لا يزيد عدد سكانها على 6 ملايين نسمة ولا يتجاوز الدخل القومي فيها الـ 114 مليار دولار، يزيد عدد ما يوجد فيها من مراكز البحوث المتخصصة على سبعين مركزا متخصصا، هذا عدا المراكز التابعة للجامعات والمعاهد التعليمية العليا وهي بلا شك كثيرة، ناهيك عن مراكز البحوث السرية التي لا تنشر في موقع عام على الإنترنت. وإذا ما قورن ذلك بدول مجلس التعاون ذات الثلاثين مليون نسمة ودخل قومي يزيد على 478 مليار دولار نجد أن إجمالي عدد مراكز البحوث فيها مجتمعة لا يزيد على أصابع اليد الواحدة.

لقد آن الأوان للأجهزة القائمة على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تنظر بعين الجدية والاهتمام إلى موضوع البحث العلمي والتقني المشترك كركن أساسي ضمن استراتيجيات مجلس التعاون، وأن تتخذ الخطوات الكفيلة بتحقيق ذلك على أرض الواقع ضمن خطة مدروسة وفي إطار سياسة خليجية مشتركة واضحة.

في رأينا المتواضع أن أول هذه الخطوات هو التفكير جديا بإنشاء هيئة للبحث العلمي والتقني تحت مظلة مجلس التعاون، يكون الغرض منها هو دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مختلف المجالات في دول مجلس التعاون، كما ورد نصه في النظام الأساسي للمجلس. أما المهمات الرئيسية للهيئة المقترحة فستكون رسم وصياغة سياسات مشتركة لدول مجلس التعاون تهدف إلى رفع مستوى البحث العلمي والتقني كما ونوعا، ومن ثم إعداد الخطط الإستراتيجية الكفيلة بتحقيق السياسات المشتركة بعد اعتمادها ووضع برامج زمنية لتنفيذ هذه الخطط، ثم وضع المقترحات العملية لإقامة مشاريع خليجية مشتركة مثل مراكز بحوث علمية وتقنية متخصصة في مختلف المجالات وموزعة على دول المجلس، وإنشاء قواعد معلومات متقدمة يستفيد منها الباحثون، إضافة إلى تشجيع ودعم المراكز الوطنية القائمة، وإنشاء قنوات للتواصل مع مؤسسات البحث العلمي والتقني في الجامعات والمعاهد الوطنية والإقليمية والدولية، وغيرها من المشاريع المشتركة ضمن إطار الخطط الإستراتيجية الموضوعة.

مركز المعلومات الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إدراكا من دول مجلس التعاون لأهمية تطبيق متطلبات الاتحاد الجمركي، الذي تم الإعلان عن بدء العمل به بموجب قرار مقام المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمة الدوحة الثالثة والعشرين (ديسمبر 2002م)، اعتبارا من الأول من يناير 2003م، وسعيا لمساعدة إدارات الجمارك في الدول الأعضاء على العمل بالإجراءات الجمركية الموحدة المتفق عليها في إطار المجلس، وتوفير المعلومات والبيانات الإحصائية عن فعاليات الاتحاد الجمركي، قرر مقام المجلس الأعلى في قمة الكويت الرابعة والعشرين (ديسمبر 2003م) الموافقة على إقامة مركز المعلومات الجمركي لدول مجلس التعاون بمقر الأمانة العامة بالرياض، وذلك لتأمين الربط الآلي المباشر مع الإدارات والهيئات العامة للجمارك بدول مجلس التعاون، وتوفير الأنظمة الآلية وقواعد البيانات التي تساعد إدارات الجمارك بالدول الأعضاء على تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي. وقد حظي هذا المشروع باهتمام بالغ ومتابعة مستمرة من معالي الأمين العام، ودعم ومساندة من الدول الأعضاء بمجلس التعاون.

وقد تم إقامة مركز المعلومات الجمركي في مقر الأمانة العامة، وتم تأسيس واستكمال البنية التحتية له من أجهزة خوادم وشبكات وتجهيزات

أخرى طبقا لأحدث المستجدات في هذا المجال، ويتم تشغيل المركز حاليا بكوادر فنية عالية المستوى في مختلف مجالات تقنية المعلومات كهندسة الشبكات وتطوير النظم الآلية وإدارة قواعد البيانات، بالإضافة إلى أن المركز يعمل على توفير الآليات اللازمة لتنظيم سير العمل الجمركي وتوحيد الإجراءات الجمركية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى

- متابعة آخر المستجدات المتعلقة بالعمل الجمركي، سواء من ناحية الإجراءات المنظمة للعمل الجمركي ومعرفة آخر التحديثات التي تطرأ على التعرفة الجمركية الموحدة، وان يكون المركز داعما في تنفيذ المهام الموكلة إلى إدارة شؤون الاتحاد الجمركي بالأمانة العامة، ويقدم خدماته للدول الأعضاء بتجميع البيانات الأساسية للبضائع الواردة والصادرة عن طريق المنافذ الجمركية بالدول الأعضاء، وإعداد التقارير الدورية عن حركة التبادل التجاري بين دول المجلس ومع العالم الخارجي، وإعداد البرامج الآلية التي يقوم مركز المعلومات الجمركي بتطويرها وعملية متابعة اجتماعات اللجان التي تشرف عليها إدارة الاتحاد الجمركي وكذلك متابعة وحفظ التوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات.

بعض مهام مركز المعلومات الجمركي لدول المجلس :

- تأمين الربط المباشر بين مركز المعلومات الجمركي والإدارات والهيئات العامة للجمارك بدول المجلس بالتنسيق مع الدول الأعضاء بما يضمن وصول المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.
- توفير نظام إلكتروني يتم من خلاله إرسال بيانات عملية المقاصة ومعالجتها آليا.
- توفير الأنظمة الآلية وقواعد البيانات التي تساعد إدارات الجمارك بالدول الأعضاء على تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي.
- تطوير نظام آلي لميكنة التعرفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء والبرامج الآلية اللازمة لمتابعة وتحديث قواعد البيانات الخاصة بالإجراءات الجمركية.
- إتمام عمليات المقاصة للرسوم الجمركية بالإتحاد الجمركي لدول المجلس الكترونيا.

ولتسهيل عمليات المقاصة للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بموجب الآليات المتبعة في الاتحاد الجمركي لدول المجلس، أعد المركز نظام المقاصة الالكترونية في دول المجلس، حيث تم وضع برنامج زمني لربط إدارات الجمارك في الدول الأعضاء لهذا الغرض، وتم كمرحلة أولى ربط الإدارة العامة بالجمارك السعودية والإدارة العامة بالجمارك القطرية في المركز، وسيتم ربط باقي إدارات الجمارك بالدول الأعضاء قبل نهاية هذا العام. وقد تم تدريب المختصين بالجمارك السعودية والجمارك القطرية للعمل على نظام المقاصة الإلكترونية. كما تم تزويدهم بدليل المستخدم الإرشادي الخاص بنظام المقاصة الإلكترونية الذي تمت طباعته على هيئة كتيبات يستعين به المختصون بالعمل على النظام الآلي بكل يسر وسهولة.

ويجري حاليا تطوير الأنظمة الآلية الأخرى التي سيتم تطبيقها مستقبلا، من خلال مركز المعلومات الجمركي لخدمة أهداف الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء مثل:

- تزويد إدارات الجمارك في الدول الأعضاء لمركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة بالمعلومات

التي يتضمنها البيان الجمركي الموحد من الدول الأعضاء، لاستخراج التقارير والإحصائيات الخاصة بحجم التجارة الخارجية والبينية للدول الأعضاء.

- تطوير نظام آلي لميكنة التعرفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء، مع إتاحة الإمكانية لتحديث بيانات التعرفة بالنظام واستخراجها على قرص مدمج.
- تطوير نظام آلي لميكنة مخاطبات الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء، فيما يتعلق بتنسيق العمل الجمركي بحيث يمكن لكل دولة من الدول الأعضاء معرفة هذه المخاطبات من خلال النظام الآلي فور صدورها.
- تطوير نظام آلي لمتابعة وحفظ محاضر الاجتماعات وكذلك الدراسات والمذكرات التي تعرض في الاجتماعات، مع إتاحة الإمكانية للدول الأعضاء للحصول على نسخة الكترونية والدراسات والمذكرات الخاصة بالاجتماع قبل انعقاده، وأيضا الحصول على نسخة إلكترونية من محضر الاجتماع بعد انعقاده.
- تطوير نظام آلي لحفظ الوثائق والمستندات ذات الأهمية بصورة إلكترونية مع إتاحة خيارات البحث فيها، وكذلك إتاحة إمكانية وضع الوثائق المضافة خلال فترة زمنية معينة على قرص مدمج لتوزيعها.

ولتعريف الدول الأعضاء والمتعاملين مع إدارات الجمارك بمهام وأهداف مركز المعلومات الجمركي، للاستفادة من الخدمات التي يوفرها، تم تصميم وتطوير موقع مركز المعلومات الجمركي لدول المجلس على شبكة الإنترنت، الذي يحتوي على المعلومات التالية:

- التعريف بأهداف ورؤية مركز المعلومات الجمركي وإتاحة الخدمات الفنية المقدمة من قبل المركز من إصدارات فنية وبرامج آلية.
- استعراض نتائج الاجتماعات السابقة والحالية والإطلاع على الفترات الزمنية للاجتماعات المستقبلية لمختلف اللجان ذات العلاقة بالإتحاد الجمركي.
- نشر كل ما يعني بالإتحاد الجمركي (القانون الجمركي الموحد، دليل الإجراءات الجمركية الموحدة وكافة الوثائق ذات العلاقة) على الموقع لاطلاع المختصين عليها.
- نشر البيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة البينية والتجارة الخارجية لدول المجلس.
- التعريف بقوائم السلع الممنوعة والسلع المقيدة في دول المجلس وجهات الفسح ذات العلاقة في الدول الأعضاء.
- دليل المخلص الجمركي في كل دولة من دول المجلس.
- الإرشادات والإجراءات الخاصة بالمسافرين، والإجراءات الخاصة باستيراد وتصدير السلع وانتقالها بين دول المجلس .

وتجدر الإشارة إلى أن مركز المعلومات الجمركي لدول المجلس يعتبر نواة لنظام آلي مركزي موحد للتخليص الجمركي يتم العمل به في مرحلة متقدمة من الوضع النهائي للاتحاد الجمركي، وذلك من خلال إنهاء كافة الإجراءات الجمركية في إدارات الجمارك بدول المجلس بموجب إجراءات جمركية موحدة في نقاط الدخول الأولى لدول المجلس مع العالم الخارجي، وبإشراف ومتابعة من المختصين في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء، بما يكفل انتقال السلع الوطنية والأجنبية بين الدول الأعضاء دون قيود جمركية أو غير جمركية، تطبيقا لأحكام الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس.

الجمعيات الاقتصادية بدول مجلس التعاون

■ نجيب عبد الله الشامسي - مدير عام الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر

يطول الحديث في يومنا هذا من خلال المنابر الإعلامية ومجالس الناس ومؤسسات العالم، ومنها دولنا الخليجية، عن الإصلاح كضرورة حتمية يؤكدها الواقع وتفرضها معطيات المستقبل وصوت لتحقيق النهضة الشاملة أو إحداث التنمية المنشودة بدول تسابق الزمن نحو تحقيق هذا الهدف بعد سنوات طويلة من الزمن وإذا كان مجلس التعاون في قممه المتعاقبة قد أكد على ضرورة إحداث التنمية الشاملة في الدول، باعتبارها صمام الأمان والاستقرار والنمو والازدهار، فإننا اليوم ونحن نتحدث عن إصلاح مؤسسات المجتمع المدني بدولنا حري بنا تناول واقع الجمعيات ذات النفع العام، ومنها الجمعيات الاقتصادية باعتبارها ركيزة أساسية في نهج الإصلاح والتنمية، وباعتبارها تشكل شريحة مهمة من شرائح المجتمع الاقتصادي، وباعتبارها جزءا من مؤسسات المجتمع. فأين هو موقع هذه الجمعيات ودورها من هدف الإصلاح الشامل والإصلاح الاقتصادي خاصة؟!!

إن على الجمعيات المهنية وذات النفع العام، العاملة بدول مجلس التعاون، أن تعمل على صعيد الداخل لكل دولة على ترميم الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي باعتبار أن الإصلاح الاقتصادي جزء لا يتجزأ من الإصلاح في مختلف المسارات، وذلك لما تعانيه مجتمعاتنا الخليجية بدول المجلس من تحديات داخلية صعبة، كما أن هذه الجمعيات المهنية وذات النفع العام، التي تمثل حركتها حركة أساسية في تحقيق الإصلاح، مطالبة اليوم أن تمارس دورها المنتظر على الصعيد الإقليمي، لتعزيز العلاقات بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني بدول المجلس مستفيدة من مناخات الرغبة لدى قادة وزعماء دول المجلس في إحداث إصلاحات حقيقية في المجتمع الواحد، ثم في مجتمع دول مجلس التعاون وعلى كافة المستويات،

وعلى مختلف المسارات.

وحينما نتناول مسيرة الجمعيات الاقتصادية بدول مجلس التعاون نجد أن هذه الجمعيات قد سجلت بدايات العمل المهني والتواجد في المجتمع الواحد، ولاسيما في الإمارات والكويت والسعودية لتلحق بها جمعيات مماثلة بباقي دول المجلس. وكان لهذه الجمعيات دور ريادي في عقد الثمانينيات حينما ساهمت في صياغة وعي اقتصادي وتجاري، وتعزيز دورها بالتعاون مع وزارات الاقتصاد والتجارة وباقي المؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص. وفي هذا الإطار تم عقد العديد من المؤتمرات والندوات الاقتصادية التي تناولت مختلف القضايا ذات الصلة بالشأن الاقتصادي، سواء على صعيد الدولة الواحدة أو على صعيد منظومة دول مجلس التعاون، وانتهت إلى العديد من التوصيات العملية التي سعت بدورها لإيصالها إلى أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي في كل دولة، كما سعت، ومن خلال مجالسها الإدارية ولجانها الفنية، إلى مشاركة حقيقية للوزارات والمؤسسات المعنية لتعزيز الدور المهني والدخول في عضوية اللجان الفنية، المنبثقة أو المشكلة من قبل مؤسسات القطاع العام، بهدف تعزيز الدور الحكومي في معالجة الأوضاع الاقتصادية سواء عند صياغة التشريعات والقوانين أو عند تشكيل اللجان الرقابية أو اللجان الفنية التي تشكل لمناقشة موضوع ما أو قضية اقتصادية استجدت وتتطلب تدخل مؤسسات المجتمع الاقتصادي ومنها الجمعية الاقتصادية.

كما ساهمت تلك الجمعيات في تصحيح دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية حينما لعبت كحلقة وصل بين مؤسسات القطاع العام والخاص، وتوفير المناخات المحفزة والمشجعة لدور كلا القطاعين للمساهمة الفاعلة والمشاركة الحقيقية في تعزيز الأوضاع الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بدول المجلس، أو عند تسويق الفرص الاستثمارية بدول المجلس، من خلال المؤتمرات والندوات والمعارض التي يشارك فيها أعضاء من تلك الجمعيات.

وفي عقد التسعينيات، وحينما أصبحت الأوضاع الاقتصادية بدول المجلس تسجل تراجعا واضحا، ومع بروز ظواهر اقتصادية وتجارية سلبية ألقت بظلالها على السوق التجارية والأوضاع الاقتصادية الخليجية بدول المجلس، كان لهذه الجمعيات دور متراجع. وبدلاً من توحيد الجهود في هذه الجمعيات للتصدي لتلك التحديات والظواهر السلبية وجدنا هذه الجمعيات تعاني التهميش والسلبية لاسيما بعد أن هجرها روادها والمؤسسون لها، وبعد أن أصبحت العلاقة بين هذه الجمعيات والمجتمع الاقتصادي من ناحية والمؤسسات الاقتصادية فاترة بل ضعيفة، رغم المحاولات المحدودة من قبل مجالس إدارات بعض الجمعيات الاقتصادية بدول المجلس الرامية إلى ترميم العلاقات بين الجمعيات، حينما استشعروا بالمسؤولية. إلا أن تلك المحاولات قد اقتصرت على اجتماعات مشتركة تشاورية على هامش المؤتمرات أو الندوات، التي تنظمها بعض الجمعيات كل حين، وتدعو

لها أعضاء من الجمعيات الأخرى للمشاركة فيها ومناقشة سبل تعزيز التعاون فيما بينهم.

إن الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون، والتي أقرت منذ عام 1981م، ثم قرارات القمم المتتالية تشكل أرضية خصبة لترجمتها إلى واقع حقيقي لصياغة تعاون وتكامل اقتصادي حقيقي بين دول المجلس، ويكون للجمعيات الاقتصادية دور فاعل وحقيقي في تصحيح أوضاع الساحة الاقتصادية والتجارية بدول المنطقة، ثم تعزيز البنية الاقتصادية وتوحيد التشريعات والقوانين لتوفير المناخات الاستثمارية المحفزة لجذب الاستثمارات الخليجية والعربية قبل الأجنبية. وتلك الأدوار تهدف أيضا إلى مواجهة تحديات خطيرة وحقيقية على الصعيد الداخلي، تتمثل في الظواهر الاقتصادية كالبطالة وازدواجية المشاريع وتباين السياسات الاقتصادية وعجوزات الموازنات الحكومية وتفاقم حجم القروض الشخصية، وتزايد أعباء المعيشة والفقر والحاجة، والهيمنة الأجنبية على القطاعات الاقتصادية بدول المنطقة وغيرها، ثم التحديات الخارجية المتمثلة في تحرير الأسواق الخليجية أمام السلع والمنتجات ورؤوس الأموال والاستثمارات والعمالة الأجنبية ثم تبعيات منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد وخصخصة مؤسسات القطاع العام وقوانين الاستثمارات الأجنبية بدول المجلس.

إن تلك التحديات تتطلب من قبل المؤسسات والسلطات الحكومية إتاحة الفرصة أمام مؤسسات المجتمع المدني، ومنها الجمعيات المهنية، للقيام بشراكة حقيقية لمواجهة تلك التحديات، كما أن الجمعيات الاقتصادية مطالبة اليوم بدور فاعل وحقيقي للمساهمة في تحقيق إصلاحات حقيقية على الصعيد الاقتصادي لصياغة وعي اقتصادي وبناء هياكل إنتاجية وتصحيح المسارات الاقتصادية والتجارية، والتدخل الفعلي مع السلطات التشريعية في معالجة الضعف في التشريعات والقوانين المنظمة للشأن الاقتصادي ليس في دولة ما وإنما في مختلف منظومة دول المجلس. وهذا لا يأتي إلا من خلال تفعيل دور الجمعيات نفسها ثم تعزيز العلاقات بين الأعضاء ليشملهم اتحاد عام للجمعيات الاقتصادية لدول المجلس وتعزيز الاجتماعات وعقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة التي تسلط الضوء على الواقع الاقتصادي وتشخيصه، وتبين أوجه الاختلالات فيه وتعطي المعالجات اللازمة بشأنه.

إننا اليوم نقف أمام تحديات خطيرة تستهدف كل مكتسبات شعوب ودول المنطقة. وإذا لم نعمل نحن أبناء دول المجلس على استنفار كل جهودنا وشحذ عقولنا لتحقيق الإصلاحات وتعزيز العلاقات وبناء الاقتصادات وترميم المجتمعات أمام عوامل التعرية الداخلية منها والخارجية فإننا سوف نكون خارج محيط التنمية وسوف تشهد منطقتنا المزيد من التراجع والضعف، وهذا ما نخشاه ويعمل من أجله الحاقدون.

مستقبل البث التلفزيوني

محمد بن عبدالعزيز الهلالي - إدارة التعاون الإعلامي والمطبوعات

تشير موسوعة ويكيبيديا الالكترونية في تعريفها للتلفزيون بأنه جهاز اتصالات لبث واستقبال الصور المتحركة والصوت عن بعد. وقد أطلق الاصطلاح لكي يشمل كل نواحي البث والإرسال. وتشير أيضا إلى أن أول نظام تلفزيوني تماثلي (Analog) شبه آلي عرضه في لندن في فبراير 1924م، جون لوجي بيرد (John Logie Baird) الذي أتبعه بفيلم متحرك في 30 أكتوبر 1925م، وأول بث تلفزيوني حكومي بعيد المدى كان من واشنطن إلى مدينة نيويورك في 7 أبريل 1927م. كما إن أول نظام تلفزيون إلكتروني بالكامل عرضه فايلو تايلور فارنزورث Philo Taylor Farnsworth في خريف 1927م، وأن أول محطة تلفزيون تماثلية كانت في سكنكتادي نيويورك في 11 مايو 1928م.

كما تقسم الموسوعة الشهيرة شاشات التلفزيون إلى عدة أنواع، منها شاشات بأنبوب الأشعة المهبطية Cathode Ray Tube المستخدمة حاليًا وهي أول نوع ظهر، وهناك الشاشات المسطحة أو المعروفة بشاشات البلازما، ونوع آخر منها هو شاشات البلورات السائلة LCD.

ولكن هل هذا كل شي،؟ سؤال يتطلب أن نتوقف عنده الكثير من الوقت حيث تشير الدراسات الآن إلى أن كل هذه الأجهزة بدأت تفقد بريقها وسيحل بدلا عنها أجهزة أخرى تشاهد بطريقة مختلفة تماما.

أجهزة الهواتف الذكية smart phone وجهاز I Pad ستقومان بهذه المهمة خير قيام، البعض يرى أن هذا ممكن في قضية الخبر ولكن في قضايا الرياضة والترفيه (البرامج التلفزيونية والأفلام والموسيقى) غير ممكن عبر هذه الأجهزة، من يدعي ذلك نقول له ببساطة بأن القطار يمضي بسرعة أكثر ويتركك وحيدا.

الآن يتعامل المستخدمون بصفة

عامة مع هذه الخدمات التي تقدمها هذه الأجهزة باحترافية عالية جدا فبإمكان أي مستخدم مشاهدة ما يريد في أي وقت وأي مكان. ولنأخذ مثالا على ذلك:

- مشاهدة أفلام الغرب الأمريكي الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث سيتمكن مستخدم يعيش في أي بقعة في العالم من المشاهدة في نفس الوقت كمثال موقع (Eztv.it).
- متابعة برامج الواقع المباشرة بجميع أشكالها مثل برامج American Idol الأمريكي.
- مشاهدة أي حدث رياضي في أي مكان في العالم، عبر الأجهزة التي لديك كمثال (aljazeerasport.net) في أحداث ومباريات كاس العالم 2010م وبدون مقابل.
- متابعة الأخبار العالمية من موقع الحدث حيث أن جميع المواقع الإخبارية في العالم تنقل بثا مباشرا ودائما للأحداث.
- متابعة الاحتفالات العالمية المباشرة أمثال جوائز أوسكار (Grammy Awards) ونوبل (the Nobel Foundation).

الأمر يتطلب مواقع إلكترونية معروفه عالميا، وإمكانية الوصول إليها في متناول اليد عن طريق محركات البحث وبدون مقابل مادي، ومن أشهرها على سبيل المثال لا الحصر .Mininova org و Eztv.it عن طريق برامج وانظمه الكترونية مثل iTunes و UTorrent .

جديد ألـ I Pad هو البث التلفزيوني المباشر من خلاله، ونستطيع القول أن البث والمشاهدة التلفزيونية مع ألـ I Pad ينطبق عليه المثل القائل (وافق شن طبقة)! فبهذا الحجم وبهذه الشاشة الواسعة ذات الدقة العالية ليس هنالك أنسب منه لمشاهدة التلفزيون في المكان والوقت والوضعية المناسبة للمستخدم.

حيث أعلنت كل من الشبكتين التلفزيونيتين الأمريكيتين اي بي سي وسي بي اس ABC & CBS عن أنهما تخططان لتقديم خدمة البث المباشر لبرامجهما عبر الـ I Pad حيث ستستخدم شبكة ABC تطبيقا خاصا لهذا البث، بينما ستبث شبكة CBS بشكل عادي عبر متصفح السفاري.

البث لن يكون لكل البرامج على الأقل حاليا وسيكون مجانيا تتخلله مقاطع إعلانات تجارية مخصصة وستكون هنالك بعض البرامج والمسلسلات المخصصة للعرض على الـ I Pad كما أن هنالك بعض العروض الترويجية لبرامج أخرى.

كما انه لا مشكلة مع طريقة البث ومشاكل الفلاش.. فبينما لن يعمل هذا الأخير على الـ I Pad تروج APPLE بقوة للجيل القادم من HTML وبدأت فعلا بنشر المواقع المتوافقة مع الـ I Pad كما أن هنالك العديد من مشغلات البث والفيديو مثل HULU و Netflix ستصدر تطبيقات خاصة بالـ I Pad تمكن من مشاهدة البث المباشر. إلى هنا يمكننا القول وداعا للفلاش الذي لم يعد يمثل أي ضغط يذكر أو أمرا محرجا لـ APPLE.

كما أن بعض برامج CBS وكذلك بعض عروض شبكة NBC ستعمل على تطبيق موقع TV.com والذي يعمل أصلا على الـ I Phone لكنه سيعمل بشكل جيد مع الـ I Pad. حينها يمكن المشاهدة عبر هذا الأخير أيضا.

من جانبها توقعت شركة Ericsson أريكسون العالمية زيادة انتشار تقنية البث التلفزيوني عبر الشبكة العنكبوتية والهاتف المحمول. وكشفت الشركة في دراسة أجرتها أن المستخدم أصبح لديه المزيد من القنوات للتواصل وأدوات وقنوات أكثر لاستقبال المواد الإعلامية والقيام بعدة مهام في الوقت ذاته. وإن شبكة الإنترنت أصبحت معنية أكثر بالأشخاص وحاجاتهم الأمر الذي أعاد تغير أشكال التواصل الاجتماعي بين فئات الشباب في المقام الأول.

وأشارت الدراسة إلى ارتفاع عدد

مستخدمي شبكات الاتصال عبر الإنترنت، ليبلغ عدد مستخدمي مثل هذه الشبكات تقريبا 86 مليون مستخدم في الولايات المتحدة وحدها، شكل المراهقون جزءا كبيرا منهم.

ووجدت شركة أريكسون أن أحد مقدمي طلبات العمل للشركة، والذي يبلغ من العمر 21 عاما، قضى عشرة آلاف ساعة في التحدث عبر الهاتف النقال و3500 ساعة في التواصل عبر الإنترنت.

كما أشارت الدراسات بأن 45٪ من مستهلكي المواد الإعلامية في الولايات المتحدة يمتلكون محتوى إلكترونيا إعلاميا عبر الإنترنت، وتشير تقديرات أريكسون أنه وبحلول العام 2020 سيكون هناك حوالي 50 مليار جهاز قابلة للتواصل.

وتوقعت أن يرتفع حجم سوق الدفع عبر النقال إلى أكثر من 600 مليار دولار بحلول العام 2013 وأن تصل قيمة الإعلانات عبر شبكة الإنترنت إلى 50 مليار دولار بحلول العام 2012.

وقالت الشركة إن نتائج هذه الدراسة كفيلة بتأكيد توقعات أريكسون، التي تشير بأن الجهاز المحمول سيصبح الأداة الرئيسية للدخول على شبكة الإنترنت بحلول العام 2020، مع النمو الاستثنائي في أعداد مستخدمي الشبكة، الذي يبشر بالقوة الناتجة عن الجمع بين الإنترنت والأجهزة النقالة.

لقد كشفت عدد من الدراسات والمقالات المتخصصة عن استحواذ الأجهزة المحمولة، وتحديد الهواتف الذكية، على قدر كبير من الابتكار سمح لها بالتفوق على منصة الكمبيوتر الشخصي بشكل يهدد وجودها، لكن من الملاحظ أن الشركات المصنعة للكمبيوتر الشخصي تحاول تقديم ابتكارات تحاول معها النهوض مجددا بمنصة الكمبيوتر الشخصي.

ويرى العديد من الخبراء أن مجال الابتكار في الحاسب الشخصي قد انتهى تماما، ولن يستطيع أن يواكب التقدم في المنصات المحمولة، كما يرون أن المحمول والـ I Pad ستكتسح تماما بل وقد تقضي على الكمبيوتر الشخصي أو على الأقل فكرة ومفهوم الابتكار في هذه المنصة.

من هنا نرى أن الخدمات التي تقدم عبر هاتين الوسيلتين المحمول والـ I Pad يأتي في مقدم اهتمامها البث التلفزيوني، كوسيلة جذب ووسيلة استثمار مالي مرشح باكتساح السوق الإعلامي بشكل عام.

وبناء على كل ما سبق، وانطلاقا من الإهتمام الذي يقوم به مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرص على النشء ودرء التأثير السلبي للتلفزيونات على الجيل القادم، كل هذا جهد مطلوب وأساسي وكان من المفترض البدء به قبل زمن ليس بالقليل، ولكن هناك صعوبة في مواجهة هذه المشاكل لتأخرنا في مواجهتها ووضع المعايير والضوابط التي تحد من هذه الآثار السلبية في البداية. والأمر مختلف تماما في الإعلام المتجدد والذي نحن بصدده الآن فيجب البدء من الآن وقبل فوات الأوان في المشاركة في هذا التطور التقني ومواكبته خطوة بخطوة قبل أن تتأصل آثار هذه التقنية في نفوس شباب الجيل القادم، فبدلا من محاولة الحد من سلبيات تقنية تعتبر الآن الحل الأخير الذي قد يلجأ له شخص إن لم يجد ما يشغل وقته أو يجذب اهتمامه في استخدام إحدى التقنيات الحديثة، لم لا نحاكي العصر الجديد والتقنية المتجددة؟ يجب علينا تسليط الضوء على آثار هذه النهضة التقنية والتآزر لوضع بعض القيم والقوانين، التي بإمكانها تقويم سلوك بعض الأشخاص في استخدامها أو تنمية قدراتهم من خلالها.

إشراف: وحدة التدريب والتطوير الإداري

هذه الزاوية تعنى بقضايا التطوير البشري والإداري

مهارات الاتصال - الإنصات الفعّال

عبدالرحمن المعمري

لعل من حكمة المولى سبحانه وتعالى أن خلق لنا أذنين، ولسانا واحدا، لنستمع أكثر مما نتكلم، وبالمعادلة الرياضية مطلوب منا الاستماع بضعف ما نتكلم.

وكما أن لكل مهارة قواعد، فإن للإنصات فنا وقواعد أوجزها فيما يلي:

القاعدة الأولى: (استمع ثم استوعب وبعدها قرر).

إن الاستماع في كثير من المواقف علاج، الإنصات يخفف ما نسبته 90 % من الشحنة السلبية عندما يكون الطرف الآخر غضبانا ولو أدرك الأزواج ذلك لخفت الكثير من المشاكل الزوجية.

القاعدة الثانية : (تحدث عن نفسك يسمعك الناس، وتحدث بما يهم الناس يحبك الناس).

أي الحوار الفعال وبما يهم الطرف الآخر واستخراج كل ما في أعماقه.

القاعدة الثالثة: (الاستماع الفاعل).

الاستماع الفاعل ينطوي على فهم المقصد من الحديث وذلك بإعادة ومراجعة تفسيرك لما قيل وذلك على شكل أسئلة «كما أرى فإنك تعني...». وهذا كتلخيص لما فهمته والتأكد أنك قد فهمته كما يعنيه المتحدث، وأن تعرف أية أسئلة تقوم بتوجيهها، لأنها قد تساعد على أن تتلقى الإجابات الصحيحة.

ومن المؤكد أن الناس فعلا يقدّرون ويحترمون ويقيمون وزنا للمستمع الجيد.

القاعدة الرابعة: (أجعل جميع حواسك تسمع وليس أذنك فقط).

معظم الناس ينصتون للكلمات التي تقال لهم، لكن هذه الكلمات تحتوي فقط على 10% من مضمون الرسالة. أما ال 90% الباقية فتكون مخفية في لغة الجسد ونبرة الصوت، لذلك فإن فهم لغة الجسد يساعدك على النظر إلى أبعد مما يقوله الآخرون، وهو ما الذي يعنونه فعلا.

فإن العقل الإنساني يخزن الصور والمشاعر والضحكات ويتذوقها بفعالية أكثر من تذوقه للكلمات.

بالاستماع تحصل على ما تريد، وهذا ما يجيده المسوقون البارعون.

أي كان الذي أمامك فإن الإنصات يغير النتائج، ويقلب الموازيين ويقرب المتخاصمين، ويجعل شخصيتك محبوبة وهنا اذكر قصة الرجل الذي استولى على عدد كبير من بطاقات الإثمان من نساء ثريات برغبتهن، وعندما سؤل لماذا ؟ قال كل ما كنت أفعله إني مستمع جيد.

القاعدة الخامسة : (فن التظاهر بالجهل).

وهذا أرقى أنواع الفنون في فن الاستماع وهو فن لا يجيده إلا العظماء.

(تظاهر بالجهل فإن الذكي هو الأبكم). هذا الأسلوب استخدمه سقراط قبل 2300 عام، فقد تظاهر بالجهل في سبيل أن يشجع الآخرين على التعبير عن وجهة نظرهم الكاملة ومعرفة وجهة النظر قبل الحكم.

الأشخاص الأذكياء فعلا، يعرفون أنه عليهم السكوت، ومن ثم سؤال الآخرين أن يكرروا أو يشرحوا الأشياء مرات عديدة، ويسألوا الكثير من الأسئلة، حتما فإن هذا النوع من الناس سيكونون جاهزين بشكل أفضل للاستجابة للمتغيرات ومن ثم صنع القرار بسرعة.

إصدارات الأمانة العامة

(ندوة المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

صدر هذا الكتاب عن قطاع شئون الإنسان والبيئة ، لجنة المرأة ، بالتعاون مع مركز المعلومات في الأمانة العامة . وهذا الكتاب رصد لندوة (المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون ، التي عقدت يوم 10 إبريل 2010م ، في مقر الأمانة العامة تحت رعاية معالي الأمين العام لمجلس التعاون ، والتي شارك فيها نخبة مميزة من الأكاديميين والمسئولين من دول المجلس المهتمين بقضايا المرأة . حيث طرحت للمناقشة مواضيع هامة في هذا المجال ، كما تم وضع الاقتراحات التي يمكن أن تدعم وتفعل دور المرأة في دول مجلس التعاون .

(قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن التعليم والبحث العلمي)

هذه هي الطبعة الخامسة لهذا الإصدار الهام ، حيث جاءت القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى فيما يتعلق بالتربية والتعليم من أبرز الشواهد على الإيمان الراسخ بأن الثروة البشرية هي أهم الثروات وأفضلها مجالاً للاستثمار والعائد ، حيث جاءت هذه القرارات شامله لمؤسسات التعليم بمستوييه العام والتعليم العالي ، مركزة على أهم القضايا المفصلية في التعليم .

(الضوابط المعدلة لإعفاء مدخلات الصناعة من الضرائب (الرسوم) الجمركية بدول المجلس)

هذا الكتيب هو نسخة معدله صادرة عن الاجتماع (25) للجنة التعاون الصناعي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وتتطلع دول المجلس أن تكون هذه الضوابط المعدلة حافزا قويا للقطاع الصناعي للاستفادة منها في خفض تكلفة الانتاج وتشجيع الاستثمار الصناعي .

تهاني وأفراح

أسرة المسيرة تزف خالص التهاني و التبريكات إلى كل من:

الأخ/ عبدالرحمن بن فهد الفهدي

مسئول التأمينات والتقاعد بإدارة شئون الموظفين

بمناسبة حصوله على درجة الماجستير (بتقدير ممتاز) تخصص علم اجتماع من

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وتتمنى له دوام التوفيق ، والعقبى في حصوله على درجة الدكتوراه

الأخ/ إبراهيم بن عبدالله المالكي

الباحث الصيدلي بمكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون

بمناسبة زواجه المبارك

وتتمنى له حياة رغيدة وسعيدة، بالرفاه والبنين

الأخ/ صالح بن محمد اللحيدان

الموظف بإدارة شئون الموظفين

بمناسبة زواجه المبارك

وتتمنى له حياة رغيدة وسعيدة، بالرفاه والبنين

الأخ/عبدالله بن عبدالرحمن المسيطير

مدير إدارة المشاريع بقطاع الشئون العسكرية

بمناسبة زواج ابنه المهندس/طارق

بارك الله للعريسين مع أجمل التمنيات بحياة رغيدة وسعيدة

واحة المسيرة

إعداد: عبدالعزيز بن محمد الفايز

شخصيات من الخليج

إبراهيم عبد الله غلوم

الدكتور إبراهيم غلوم علم من أعلام الثقافة والفكر في مملكة البحرين. ورائد من رواد الآداب والفنون في دول مجلس التعاون. ولد عام 1952 م في مدينة الحدّ في مملكة البحرين. رأس قسم اللغة العربية. ثم أستاذ النقد الحديث وعميد كلية الآداب في جامعة البحرين. وهو رئيس قسم الإعلام والسياحة والفنون. ورئيس تحرير مجلة العلوم الإنسانية التي تصدر عن كلية الآداب في الجامعة.

اصدر عددا من المؤلفات في مجالات الأدب والثقافة والمسرح. كان أولها كتاب القصة القصيرة في الخليج العربي عام 1980 م. ثم توالت إصداراته التي من بينها (ظواهر التجربة المسرحية في البحرين) و (المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي) وكان آخرها الثقافة وإنتاج الديمقراطية).

له نشاطات ثقافية متعددة من أبرزها إصدار مجلة (الكلمات) عن أسرة الأدباء والكتاب البحرينيين عام 1983 م. كما أنه مؤسس المهرجان المسرحي الخليجي في دول مجلس التعاون. وشارك في تأسيس فرقة مسرح الصواري وفرق مسرحية أخرى في مملكة البحرين. ويشارك بعضويته في الكثير من المؤسسات الثقافية. فهو عضو في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. وأسرة أدباء وكتاب البحرين. وعضو تحكيم في العديد من الجوائز الثقافية الخليجية. ومركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية ومشارك في العديد من الأنشطة. إضافة إلى عدد من الاتحادات المسرحية والفنية على المستوى العربي.

والدكتور إبراهيم غلوم أخيرا هو رائد من رواد المسرح الخليجي. حيث بدأ كتابة النصوص المسرحية في وقت مبكر وكان ذلك في بداية السبعينيات. ثم أستمر بعد ذلك كمؤلف وناقد مسرحي. كما ساهم في الندوات والمسرحية والثقافية التي انعقدت على مستوى دول مجلس التعاون كما شارك في التحكيم للمسابقات المسرحية في دول مجلس التعاون. ويشرف على إصدار سلسلة كتب نقدية في المسرح بعنوان أبحاث وتجارب صدر منها ثلاثة كتب حتى الآن.

تراثيات خليجية

للفنان يوسف الشريف من دولة قطر لوحة تمثل مهنة من المهن القديمة وهي مهنة التحميل

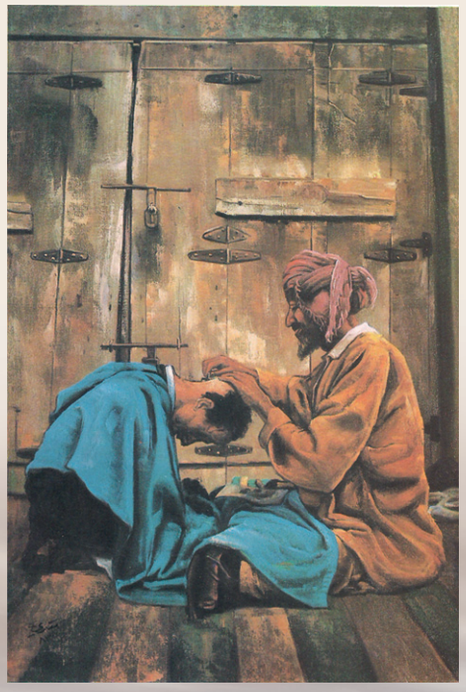

هذه اللوحة تمثل مهنة أخرى صاغتها يد الفنان محمد مندي من دولة الإمارات العربية المتحدة

من الشعر الشعبي (من سلطنة عمان)

شعر شعبي قديم من سلطنة عمان وهو للشاعر محمد بن عبدالرحمن بن مانع من قصيدة رائعة أرسلها لشيخ الكويت عبد الله بن صباح من عمان سنة 1221 هـ .

الجـــفن مني حارب النوم من زوم ... حـــوادث أســـبابـــها تـــشده البال
الـــي نام خالي البال كلفت بهموم ... وهاجت هواجيس وجددت الامثال
لـــيت الدهر ما خان في لابتي يوم ... ولا خـــلت من لابتي ذيك الاطلال
وجدي عليهم في ضميري له رسوم ... وجدي على شوف المناعير وابطال

الزوم : الضيق .
تشده البال : تشغل البال .
لابتي : أي جماعتي .
المناعير : الرجال الشجعان .

أمثال من دولة الكويت

(مكسَّد على راسه العنقيش)

العنقيش: نوى الخوخ أو المشمش.

ويضرب المثل للشخص شديد المراس صلب العود . كما يضرب للشخص الذي مرت عليه تجارب في حياته.

(مغاط جابر)

مغاط : من تمغّط أي مدّ يديه ورجليه لكسل أو تعب أو بعد قيامه من النوم.

جابر: اسم. ولهذا المثل قصة أن جابر وقف أمام أبيه يتمغط مظهرا التعب والتثاقل فسأله أبوه: ماذا بك ؟ فقال زوجني، فزوجه وبعد حين من الزمان وقفت ابنته تتمغط متكاسلة فسألها أبوها عن ذلك ماذا بك ؟ فأجابت مغاط جابر. يضرب مثلا لمن لا يصرح بحاجته بل يشير إليها.

دراسات أجنبية للحياة الثقافية والفنية في دول مجلس التعاون

في مجال الفن الغنائي التراثي ومن أبرز تلك الدراسات ما قام به العالم الموسيقيّ الدانمركي (روينغ أولسن) الذي عاش بين عام 1922 م ـ 1982 م، وأبدى اهتماما علميا بالموسيقى الشعبية في دول الخليج العربية، وأجرى معظم دراساته تلك في دولة الكويت ومملكة البحرين، كنموذج علمي لدول مجلس التعاون .

وقد بدأ هذا الباحث دراساته منذ بداية عام 1958 م، حيث بدأ تطبيقه العملي في عدد من التسجيلات التراثية بلغت أكثر من مئة تسجيل، تنوعت بين الغناء البحري الخليجي بأنواعه المختلفة وبين موسيقى البادية، بآلاتها وحدائها ووحداتها الغنائية، ثم أصدر كتابا تسجيليا تاريخيا لهذا التراث.

معلومة

أول صوت نسائي في إذاعة المملكة العربية السعودية وكان ذلك في عام 1972 م، وكان الصوت للسيدة دلال عزيز ضياء، ووالدها هو الأديب والشاعر الكبير الذي أثرى الساحة الأدبية في المملكة.

وكانت تقدم في تلك الفترة برنامج (سكن الليل)، ثم تولت الأشراف على برامج الأطفال والمرأة ثم مديرة للقسم النسائي في الإذاعة.

سلطنة عمان «أربعون عاماً» من البناء والرخاء..

أربعة عقود من الزمن تعانق المعنى والمبنى في رجال صنعوا التاريخ والحضارة والمجد، ليست هذه كلمات خطها كاتب أو أبيات نظمها شاعر، بل حقيقة تلخص مسيرة قائد صنع لنفسه موقعا متميزا في صفوف عظماء التاريخ ومن القادة المتميزين، وزعيم غيّر ملامح دولة بأكملها أزال عنها غبار السنين والعزلة والجمود، وأعاد بناء هذه الدولة الفتية ونهض بصرحها الشاهق ليصل به إلى ذرا المجد ومعارج العلا، وفتح صفحات عهد جديد مرتكز على أكتاف وسواعد وعقول شعب لديه إرث حضاري شامخ تعرفه الدنيا ويسجله التاريخ في صفحات ناصعة ما تزال تشع نورا للدنيا وتشكل زادا للحضارة الإنسانية.

سار القائد بحكمته وحنكته وفراسته الفذة يقود شعبه المقدام سليل الحضارة، ليبني دولته المزدهرة المشبعة بسمات العزة والكبرياء، وتتألق درة تنمو وتزدهر في مصاف الأولين، ويشار إليها بالبنان، أربعة عقود من النضال والبناء والحضارة شيد فيها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه - سلطنة عمان العزة والمنعة والحضارة والنور الساطع، فكان التاريخ على موعد في (23 يوليو 1970 يوم النهضة المبارك) ليسطر صفحات مجد عمان الحديث، عندما تسلم حفظه الله مقاليد عرش السلطنة، وليبزغ فجر جديد مشرق من الثرى إلى أن عانق الثريا، وظل الفجر يشع ضياءً معطاءً كريما في أنحاء السلطنة العامرة من شمالها إلى جنوبها ومشرقها إلى مغربها.

ورسم القائد صاحب الجلالة خطط البناء، وجسد على الأرض الطيبة خطوط وملامح الحلم. حلم بناء عمان الحديث، ووضعه على طريق المجد، ولينعم أبناء عمان بما أفرزته الحضارة الإنسانية الحديثة من أدوات ووسائل وليسابق الزمن لتعويضه ما فات من تطور وتقدم في كل مناحي الحياة، دون أن يفرط في ثوابته وقيمه الإسلامية والعربية والثقافية وإرثه الحضاري. وتسارعت خطوات البناء بهمة عالية، واندفع شعب عمان المتوقد والمتطلع لاختزال سنوات الجمود بكل قوة نحو التطور الحضاري، ليأخذ بآخر ما توصلت إليه الحضارة الحديثة، ومضى القائد صاحب الجلالة وخلفه شعبه الأبي يسرع في إقامة إصلاحات ومنجزات ضخمة في كل اتجاه وفي مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ولأن الأمم تقاس بحضارتها، فقد اهتم جلالته بشتى اتجاهات الحضارة، ورعى الفكر المفعم بالعلم، والعقل الموزون بالوعي، والنفس المشبعة بالأمل والأمن، ورسم ببصيرته الثاقبة، وطموحاته النيرة مستقبلاً واعدا للسلطنة، وأومض جلالته بشريات الخير والنور والثراء العقلي والوجداني والمادي لعمان ولشعبها الكريم، وأشعل مصابيح الطموح والشموخ للوطن والمواطن، فانتشر نور الوعي وانبلج شعاع الحضارة، وأعطى جلالته جل حرصه واهتمامه لبناء وتثقيف وتنوير الإنسان العماني باعتباره حامل راية نهضة الوطن، والممسك بدرع حمايته، والذود عن حياضه، والدافع عنه كل طامع أو معتدٍ على ذرة من تراب الوطن المقدس، وتحولت عمان إلى ورشة عمل كبرى تعج بالمشروعات العملاقة، ومشاريع أخرى «نواة» ستصبح يوما بالطموح والعزيمة صرحا ضخما من صروح الوطن، وانطلقت مشاريع البنية التحتية والتنموية التي تستهدف تحقيق رفاهية الشعب، وتعزيز بنيان الاقتصاد العماني، ولينعم المواطن العماني بالعزة والسؤود والحرية والكرامة ورغد العيش، وتيسرت له كافة السبل والفرص لينهل من ينابيع العلوم والمعرفة في منارات العلم وصروح الوعي في المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز الأبحاث.

وبجانب التطور العمراني والإنشائي الذي لف مدننا وقرانا، هضابنا وجبالنا وسواحلنا، فإن ما يلفت النظر ويشرح الفؤاد ولله الحمد، أن يرى المرء عمان وقد ارتدت حلة ساحرة من التطور والنهضة، يتناغم فيها حسن الألوان المعمارية المتجانسة، مع وحي التراث العمراني العربي والإسلامي الذي لم تتنكر له عمان أو تنساه، والطرق المعبدة التي تربط السلطنة بعضها ببعض، ولا تخطئ العين بيئة عمان النظيفة الأخاذة جبالاً وهضابا وسهولاً وسواحل، تكسوها الخضرة الغناء، والجمال العذب.... ، وفوق هذا كله، فقد كانت أول دولة في العالم العربي أنشأت وزارة للبيئة برئاسة رجل البيئة الأول جلالة السلطان قابوس – حفظه الله ورعاه – وها هي تقدم النموذج في صون البيئة من خلال تبنيها (جائزة السلطان قابوس لصون البيئة) التي تقدم كل عامين عبر منظمة اليونسكو، ومن خلال دعم مشروع دراسة طريق الحرير التاريخي الإسلامي القديم الذي كان طريقا لنهضة الإنسانية.

وإذا أردت أن تطل على سياسة الحكمة والنظرة البعيدة الواعية في دوائر التعامل مع السلطنة خليجيا وعربياوإسلاميا وعالميا، فستبصر سياسة خارجية محكومة بالمبادئ والقيم التي يؤمن بها جلالة السلطان وعمان شعبا وحكومة، وموزونة بمصالح عمان وخير الإنسانية.. سياسة لا ترضى بالجور والاعتداء، ولا تقبل بالتدخل في شؤون الغير، سياسة الوعي والمسؤولية والقرار الصائب، والمشاركة في بناء مصالح البشرية كل البشرية.

أربعون عاما من عمر الزمن، وملحمة عطاء وبناء، وسيرة تعتز بها الدنيا كما يفخر ويعتز بها أهل عمان وأجيالها القادمة، نسجتها أيد مباركة وعقل متقد وطموح وحلم يسكن في ذهن قائد فذ ملهم أحب وطنه وشعبه، وبادلوه حبا بحب وعطاءً بعطاء، وأكف الدعاء ترتفع بالضراعة إلى الله سبحانه وتعالى أن يمّن بطول العمر وموفور الصحة والعافية على صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ليواصل مسيرة البناء والنماء لعمان الحضارة والتقدم والمحبة.

عبدالله بن عقله الهاشم
الأمين العام المساعد لشئون الإنسان والبيئة